منظمات المرأة في فلسطين

الخطورة ومنهجية المواجهة

د. نزار نبيل أبو منشار







منظمات المرأة في فلسطين

الخطورة ومنهجية المواجهة

د. نزار نبيل أبو منشار الحرباوي



شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الإخوة الأفاضل، رواد العمل الإبداعي البنّاء، وأصحاب المشروع النهضوي المثمر، السادة الأكارم في:

مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية – السودان

على عظيم دورهم وجهدهم في نصرة الحق، والانتصار للفضيلة، وبيان منطلقات الرشاد، ولما بذلوه من جهد حقيقي فاعل في مجال الاحتضان للبحـــوث العلميـــة وتهذيبها ونشرها.

ولهم مني كل محبة واحترام ووفاء





الإهداء

أتقدم بهذا العمل البحثي بكل تواضع ومحبة:

- **إلى المرأة الفلسطينية الصابرة، صاحبة المشروع الحضاري المميز، وذات الثبات على منهج الحق والهدى مهما عصفت بها أعاصير التغريب والاستشراق، ومهما تمادى الباطل في غيه سادراً.**

- **إلى رائدات العمل النسوي الإسلامي، وصاحبات الإبداع المؤسساتي،والمنتجات الفاعلات في العمل النقابي النسوي في فلسطين.**

- **لمن كانت طهارتهن عنوان المرحلة، وصدقهن مع مجتمعهن رسالة الماضي للحاضر، ولمن التين على دين الله في زمن التيه والهوان وانقلاب الموازين.**

إليهن أتقدم بهذا الجهد.. وأسأل الله تعالى لهن التوفيق والسداد

الباحث



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد الذي الذي أكمل لنا الدين، وجعلنا به إخوة متحابين متآلفين، والصلاة والسلام على القائد والقدوة، والإمام المعلم، وصاحب الصراط القويم، ومن سار على دربه بصلاح وإخلاص إلى يوم يبعثون، وبعد..

تأتي هذه الدراسة العلمية تبياناً لواقع العمل المؤسساتي، وواقع المجتمع المدني النسوي في فلسطين، وما يمثله العمل في هذا المحور من دلالات على الواقع السياسي وواقع الصراع الفكري والعقائدي القائم على أرض الإسراء والمعراج على وجه التحديد.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة أن يسلط الضوء على واقع المرأة الفلسطينية، وبيان شكل العمل المؤسساتي والنقابي القائم على الأرض الفلسطينية السليبة فيما يختص بالمرأة الفلسطينية، والسياسيات الفكرية التي تستهدفها سواء من المنظمات النسوية السالبة في فلسطين، أو من خلال المنظمات المدنية الغربية العاملة على الأرض المحتلة.

وحتى لا يكون هذا البحث وصفاً للواقع، أو بياناً لصورة من صوره، فقد بين الباحث بعد استعراضه للواقع الفلسطيني بمدخلاته المتعلقة بهذا الجانب مجالات التصدي للحملات المسعورة التي تستهدف المرأة بوصفها ركيزة العمل الأسرة، وحجر الزاوية في أي أمة، في محاولة من العدو ومن سار بركابه لحرفها عن طريق الهدى والتقى، ليقودوها إلى مستنقات التشكيك في الدين السماوي وصلاحيته لقيادة الإنسان، وهذه المجالات المذكورة تتصل بالواقع الفلسطيني بصورة مباشرة، وممكنة التحقيق في فلسطين برغم قسوة الظروف ومرارة الواقع في ظل الاحتلال الصهيوني الغاشم.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من المنطلقات الآتية:

١. أنه يتصل بقضية أساسية ومحورية من قضايا الصراع الفكري والعقائدي الذي يستهدف الإنسان الفلسطيني على أرضه المغتصبة.

٢. أن فيه بياناً لحجم وشكل المجتمع المدني الفلسطيني في المجال النسوي، ويعالج مجموعة من القضايا ذات الصلة والتخصص في هذا الجانب.

٣. أنه يسلط الضوء على واقع وفكر المنظمات النسوية الهدامة في فلسطين، وما تحاول فرضه من فكر على المرأة الفلسطينية من الأفكار والأطروحات العقدية المستوردة من الغرب، والتي تصطدم مع الفكر الإسلامي بصورة كبرى ومباشرة.

٤. أن هذا البحث لا يضع الجانب السلبي فحسب، ولا يكتفي ببيان الواقع السلبي في الأرض الفلسطينية، بل يتعدى ذلك لوضع خطة علاجية واقعية قابلة للتحقيق والتطبيق لمواجهة هذه الحملة الغربية والصهيونية المشتركة لحرف المرأة الفلسطينية المسلمة عن دينها وهويتها.

منهجية البحث:

تقوم منهجية البحث على اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي بدرجة رئيسة، وفيه تناول للمنهجية القانونية في بعض مباحثه، وقد اعتمد الباحث فيه على جملة من الوسائل العلمية في العمل البحثي، أهمها:

١. الاعتماد على كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه السلام في التوثيق السلام لوجهة النظر الشرعية، والرجوع إلى الآيات من الكتاب العزيز، والوقوف على الأحاديث في مظانها مع اتباع منهجية البحث العلمي المعاصر من حيث التوثيق والفهرسة.

٢. الرجوع إلى المصادر الحديثة التي تخدم البحث وتثري موضوعاته، لا سيما وأن هذا الموضوع يعتبر حديثاً معاصراً، ودور المنظمات المدنية النسوية الهدامة نتاج معاصر آخر له.

٣. التوثيق العلمي للمصادر والمراجع، بذكر اسم الكتاب، واسم المؤلف، ودار النشر، وسنة الطباعة، ورقم الجزء والصفحة، مع مراعاة الدقة والموضوعية في الاقتباس والنقل.

٤. الاعتماد على مواقع الانترنت في بيان العديد من وجوه دعاوى المنظمات النسوية، لكون الانترنت المصدر الأوفر في عرض هذه المادة والأقوى.

٥. وضع الفهارس والهوامش والتوثيقات الختامية اللازمة وفق المنهجية العلمية المتبعة في العمل البحثي المعاصر.

هيكلية البحث:

اشتمل البحث على ثلاثة مباحث توزعت عليها مجموعة من المطالب والمسائل الفرعية في ثنايا موضوعاته.

فقد تناول المبحث الأول، والذي هو بعنوان: واقع المرأة الفلسطينية في المجتمع المدني الفلسطيني، مجموعة من المطالب، حيث عرض لواقع المرأة في المجتمع الفلسطيني، و الواقع الاجتماعي والمؤسساتي في فلسطين، والاحتياجات المدنية للشعب الفلسطيني، ثم انتهى بذكر الوضع القانوني للعمل المدني.

أما المبحث الثاني، والذي كان بعنوان: لجان المرأة ومنظماتها في فلسطين، فقد تناول فيه الباحث التعريف بالمجتمع المدني النسوي، والمنظمات النسوية الهدامة في فلسطين، ثم بين نظرة الإسلام إلى هذه المنظمات، موضحاً أهداف هذه المنظمات، ومخالفتها في أبجديات حراكها التنظيمي والاجتماعي لقانون الأحوال الشخصية المعمول به في فلسطين، متبعاً ذلك بقراءة سريعة في اتفاقية السيداو الدولية، والتعريج على مفهوم الجندر.. كمفهوم تدميري.



أما المبحث الثالث؛ فتناول قضية مواجهة التحدي عملياً، وقد تم فيه بيان آليات مواجهة المنظمات النسوية السلبية، والتذكير بضرورة تكوين جماعات الضغط في الواقع الفلسطيني.



المبحث الأول

واقع المرأة الفلسطينية في المجتمع المدني الفلسطيني

المطلب الأول

المرأة في المجتمع الفلسطيني

تعتبر المرأة في أي مجتمع قوة البناء والتأسيس المجتمعي، وهي التي يقع على عاتقها بناء النفسية التربوية والفكرية والاجتماعية لكل أفراده ([١])، بوصفها الأم التي تربي، والزوجة التي تدعم وتؤيد، والبنت صاحبة التوجه والميول.

تشير الإحصائيات الرسمية في فلسطين بأن المرأة الفلسطينية تشكل ما نسبته: (٤٩.٣ %) من الشعب الفلسطيني، بواقع: (٤٩.٣ %) في الضفة الغربية، و (٤٩.٤ %) في قطاع غزة ([٢])، وهذا معناه أن المرأة عملياً تشكل نصف المجتمع الفلسطيني عدداً.

هذه المرأة الفلسطينية الصابرة المجاهدة، التي تشاطر الرجل عبء الواجب الديني والجهادي، وتعيش معه آلامه وآماله بكل اصطبار، فهي مثال حي للمرأة المسلمة، وعنوان حقيقي للصمود والتحدي، هذه المرأة التي قدمت روحها رخيصة في سبيل الله، وقدمت أبناءها أمام العالم الخانع قربة لله تعالى ([٣])، والتي شاركت الرجل المسلم في فلسطين مرحلة الأسر وعذاب القهر، تنطق الأرقام بوصفها لا الأقلام، فمنذ عام

---

[١].لهذا قام الباحث بتقديم الحديث عنها على الشباب والطفولة في فلسطين.

[٢]. انظر في ذلك: دراسة مسحية أعدت في مدينة نابلس في فلسطين ونشرها المركز الفلسطيني للإعلام على الانترنت تحت عنوان: ((المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.. حقائق وأرقام)).

[٣]. من أمثال والدة الشهيد محمد فرحات في غزة، ووالدة الشهيدين جهاد وطارق دوفش في الضفة الغربية.

١٩٦٧ م، أقدمت القوات الغاصبة على اعتقال ما يزيد عن (٥٥٠٠) امرأة وفتاة فلسطينية حرة ([٤])، وقتلت وشردت وجرحت عشرات أضعاف هذا العدد.

بهذا الوصف، تكون المرأة الفلسطينية شريحة أساسية وفاعلة في العمل الفلسطيني بكل أسمائه وأشكاله، وهي صاحبة حضور فعلي في الفعل السياسي والاجتماعي الفلسطيني، ليس على صعيد العدد الكلي فحسب، وإنما على مستوى الأداء في جوانب أخرى تتصل بالواقع السياسي والاجتماعي والنفسي للمجتمع الفلسطيني ككل.

كل هذا يقود إلى أن المرأة الفلسطينية قد ساهمت بقسط وافر من العمل الفلسطيني في مجالاته المختلفة، سياسة وفكراً، تربية وجهاداً، مقاومة وصبراً، عملاً وتخطيطاً ومساهمة وأداءً، مما يجعلها بحق تشكل رقماً صعباً في المعادلة الفلسطينية العامة لا يمكن تجاوزه.

---

[٤]. انظر في ذلك: دراسة عن حالات اعتقال النساء في فلسطين في: المركز الفلسطيني للإعلام، تحت عنوان: (١١٦) أسيرة فلسطينية يحتفلن بيوم المرأة العالمي في زنازين سجون الاحتلال الصهيوني، وفيه أرقام تفصيلة عن الأسيرات وسنوات اعتقالهن والتعذيب والامتهان لهن خلال فترات الاعتقال الوحشي.

المطلب الثاني

الواقع الاجتماعي والمؤسساتي للمرأة الفلسطينية

يرتبط الواقع الاجتماعي للشعب الفلسطين بصورة جذرية ومباشرة بالواقع السياسي العام في المجتمع، وبالسياسات القمعية والعنصرية الممارسة على الشعب من قبل الاحتلال على اختلاف صورها وأشكالها، فالمجازر والمذابح ([٥])، والإبعاد والتهجير ([٦])، واقتلاع الأشجار والمزروعات ([٧])، والاعتقالات ([٨]) وسياسات التهويد الممارسة على الشعب الفلسطيني في الداخل ([٩]) وإثارة الفتن في المجتمع بفعل الصهاينة ([١٠]) وبث مظاهر الفلتان الأمني ([١١])، ونحوها من الممارسات، ترخي ظلالاً فعلية على الشعب

---

[٥]. مثل مذابح دير ياسين، وكفر قاسم، وصبرا وشاتيلا، ونحوها.

[٦]. مثل الملايين المشردين عن اوطانهم في مخيمات اللجوء والشتات، وحالات الإبعاد الجماعي كما حصل حين أبعدت الدولة الصهيونية ٤١٥ فلسطينياً إلى جنوب لبنان في أواسط الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

[٧]. فقد جرفت الدولة الصهيونية عشرات الآلاف من الأراضي الزراعية حين قامت ببناء المستوطنات في مختلف أوصال الأرض الفلسطينية، كما وتمارس هذه السياسة باستمرار مع كل اجتياح في الضفة وغزة تعذيباً للفلسطينيين وإرهاباً لهم.

[٨].اعتقلت الدولة الصهيونية مئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، رجالاً ونساءً، والقت بهم في غياهب السجون بتهمة وبغير تهمة، ناهيك عن حملات الاعتقالات التي تتم بين كل فينة وأخرى، وتطال في كل مرة الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني.

[٩]. وهي سياسات منهجية تقوم بها المؤسسة العسكرية الصهيونية من أجل تغيير الواقع على صعيد الإنسان، من أجل فرض تغييرات على المستوى الديموغرافي في فلسطين لصالحهم.

[١٠]. مجلة فلسطين المسلمة / العدد الثامن – السنة الثالثة والعشرون / ٢٠٠٥ م / ص ٧، وفيه تقرير عن دور لجان الإصلاح والشخصيات الإسلامية والقبلية في وأد هذه الفتن.

[١١]. مثل ما حصل بعد سيطرة حماس على الحكومة من خلال الانتخابات التشريعية، حيث قامت المؤسسة الصهيونية بإحداث العديد من حالات الفلتان الأمني في الضفة وغزة، وانظر في ذلك: مجلة فلسطين المسلمة / العدد الثامن – السنة الثالثة والعشرون / ٢٠٠٥ م / ص ٢٨ – ٣١... وكذلك: إسرائيل وسياسة النفي – الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون / د. أنور مصالحة / ترجمه إلى العربية: عزت الغزاوي / صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية – مدار – رام الله / الطبعة الأولى (٢٠٠٣ م) / ص ١٤٥ – ٢١٢.



الفلسطيني في المجال الاجتماعي، وهو ما عبر عنه المختصون بأنه: الانحلال التدريجي للنسيج الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني في ظل الاحتلال ([١٢]).

فالشباب الفلسطيني هو من يُعتقل ويشرد، وهو من تستهدفه الطائرات بالاغتيال والتصفية برغم الواقع الذي يعيشه من حيث الأصل ([١٣])، وصوت الرصاص والقذائف يمس الوضع للطفل الفلسطيني نفسياً واجتماعياً وسلوكياً، والمرأة هي أم الشهيد، وأخت المعتقل، وزوجة المبعد، وابنة المطارد، وعمّة المصاب، وخالة المعاق بسبب الرصاص، وهكذا؛ فالواقع السياسي والمجريات على الأرض تمس البنية الاجتماعية للمجتمع ككل.

وإذا تم أخذ شريحة واحدة من هذه الشرائح لإجراء القياس عليها، وهي شريحة المعتقلين مثلاً، تجد أن الشعب الفلسطيني بكل مكوناته يلتف حول المقاومة ([١٤])، برغم التضحيات الكبيرة التي يتطلبها هذا الالتفاف، ومن أبرزها الاعتقال والأسر، فلقد أثبت الشعب الفلسطيني قدرة فائقة في تصدير الثوار والكوادر الحزبية والحركية لكلا الجنسين على مدار سنوات الصراع مع الاحتلال، وترفّع عن جراحاته وآلامه في سبيل تحقيق أهدافه التي يصبو إلى تحقيقها.

وبالرغم مما تشكله السجون من مرحلة ابتلاء حقيقي، إلا أن دورها في بناء العقليات الفلسطينية لا يمكن إنكاره ([١٥])، فبرغم الاعتقال والتعذيب في السجون ([١٦]) والتي طالت زعامات المجتمع المدني ورموزه

---

[١٢]. وضع عمال الأراضي العربية المحتلة – تقرير المدير العام – ملحق / مؤتمر العمل الدولي – جنيف، الدورة ٩٦-٢٠٠٧ م / مكتب العمل الدولي– جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م) / ص٣ – ٧.

[١٣]. تنمية الموارد البشرية العربية / ص ٤١ – ٤٢.

[١٤]. انظر في ذلك: مجلة القدس – السنة الرابعة / العدد (٣٧) / كانون الثاني ٢٠٠٢ م / ص ١٣ - ١٧.

[١٥]. انظر في ذلك: حركة المقاومة الإسلامية (حماس) –جذورها – نشأتها – دورها السياسي (١٩٢٠ – ١٩٩٤ م) / خالد نمر أبو العمرين / رسالة ماجستير، بإشراف: د. التيجاني عبد القادر / اقرت عام (١٩٩٤ م) / جامعة الخرطوم – السودان / ص ٢١٥.

[١٦]. مجلة فلسطين المسلمة / العدد الثامن – السنة الثالثة والعشرون / ٢٠٠٥ م / ص ٥.



المناضلة الحرة،(١٧) إلا أن الفلسطينيين استطاعوا أن يقلبوا المحنة إلى منحة، وأن يجعلوا من السجون التي خصصت لتكون مقابر للأحياء؛ معاقل للعلم والرفعة والبناء المتعلق بالذات الفلسطينية.

في دراسة حالة هذه الشريحة الاجتماعية، تجد أن الخدمات الحكومية الرسمية المقدمة للأسرى، وللأسرى المحررين في فلسطين هي عبارة عن قضايا تتعلق بتعويضات مالية، أو مصروفات خدماتية للمعتقلة واسرتها في فترة اعتقالها أو بعد نزولها بفترة قصيرة (١٨)، دون أن ترقى هذه الخدمات إلى استثمار هذه الكفاءات وتطويرها لتكون أعمدة حقيقية في توجيه المجتمع وبنائه، بما تحظى به من احترام بين شرائح المجتمع لدورها في التضحية والفداء.

وعلى اليد الأخرى، فإن الخدمات الأهلية المقدمة للأسيرات والأسرى الفلسطينيين، والمحررين منهم تأتي في مراحل دون ذلك (١٩) فالقطاع المؤسساتي غير الحكومي عاجز عن نصرة هذه الشريحة – فضلاً عن غيرها –، وما يقدمه من خدمات التأهيل، أو برامج التثقيف، أو ورش العمل لا يعدو كونه تسجيلاً لنشاط ما في هذا الاتجاه، دون أن يرتبط بمنهجية حقيقية ترتقي تدريجياً بالمعتقلة أو الأسيرة المحررة لتكون عنصراً إيجابياً ذات قدرة في مجتمعها في مجالات ميولها الخاصة، ناهيك عن غيرها من الشرائح الأخرى، والتي لا يبلغ اهتمام المجتمع المدني بها معشار ما يهتم بالأسرى – على سوء واقع الاهتمام بهم – (٢٠).

---

[١٧]. انظر في ذلك مثلاً: أحمد ياسين- أسطورة التحدي / أحمد بن يوسف / المركز العلمي للبحوث والدراسات / الطبعة الأولى / ص ١١ وما بعدها.

[١٨]. انظر في ذلك: الندوة الوطنية حول تأهيل الأسرى المحررين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية / منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية / الطبعة الأولى (٢٠٠١ م) / ص ١١.

[١٩]. انظر في ذلك: الندوة الوطنية حول تأهيل الأسرى المحررين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية / منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية / الطبعة الأولى (٢٠٠١ م) / ص ١٢.

[٢٠]. مثل المعاقين، والأطفال، وكبار السن.

هذا يدلل على واقع العمل الاجتماعي عموماً، برغم وجود إشراقات حقيقية في بعض المجالات، مثل برامج رعاية الأيتام، ودعم الأسر الفقيرة في بعض الجوانب، ولكن الرابط العام بين كل هذه التجارب أنها تأتي بعيداً عن سياق التخطيط الفعلي الهادف إلى الوصول إلى حالة من التنمية الفعلية.

من هنا؛ كان الدور الاجتماعي للنقابات والهيئات على مستوى الأداء الفاعل يتطلب تحقيق جملة من الأمور، تتعلق بأهمية المنشآت والهيئات اجتماعياً ([٢١])، وبيان أن ضياعها يعني افتقاد المشروع الاجتماعي المطبَّق من هذه النقابات والهيئات، والذي منه مثلاً: تنشيط الحقل التعاوني، والتركيز على التعاون كمبدأ لتنظيم اجتماعي واقتصادي فاعل ([٢٢])، وتشجيع التعاون الاستهلاكي، والانتقال إلى مرحلة التعاون الاستثماري ([٢٣])، وتحقيق الأمن الاجتماعي ([٢٤]).

من الأدوار المهمة كذلك: توفير فرص عمل لذوي الدخل المحدود في مسائل العلاج من خلال المشاريع ([٢٥])، وافتتاح صناديق الادخار، والتكافل الاجتماعي ([٢٦]) ومحاربة الفقر ([٢٧])، والإنصاف الاجتماعي [٢٨])، وتمويل معاشات الشيخوخة ([٢٩])، وعلاج الصراع الاجتماعي والطبقي في المجتمع ([٣٠]) ونحوها.

---

[٢١]. انظر في ذلك: تعزيز المنشآت المستدامة – التقرير السادس / مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٦/ ٢٠٠٧) / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م) / الملخص التنفيذي، ص ٩٧ – ٩٨.

[٢٢].انظر: نشرة بعنوان: الدور الاجتماعي للنقابات / حاج علي إبراهيم / مؤتمر الحوار النقابي – مكتبة اتحاد عام عمال السودان – الخرطوم / ص ٤.

[٢٣]. انظر: نشرة بعنوان: الدور الاجتماعي للنقابات / حاج علي إبراهيم / مؤتمر الحوار النقابي – مكتبة اتحاد عام عمال السودان – الخرطوم / ص ٤.

[٢٤]. SOCIAL SECURITY – ANEW CONSENSUS / INTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA/ F. P (٢٠٠١) / P.٧.

[٢٥].انظر في ذلك: نشرة بعنوان: الدور الاجتماعي للنقابات / حاج علي إبراهيم / مؤتمر الحوار النقابي – مكتبة اتحاد عام عمال السودان – الخرطوم / ص ٥.

[٢٦]. انظر في ذلك: نشرة بعنوان: الدور الاجتماعي للنقابات / حاج علي إبراهيم / مؤتمر الحوار النقابي – مكتبة اتحاد عام عمال السودان – الخرطوم / ص ٨.

ولعل هذا ما أشار إليه المعنيون بالشأن المدني في المجتمعات؛ حين وصفوا هذا الدور ومدلولاته وروابطه بالقول إن التنمية الاجتماعية لا تتحقق إلا من خلال: ((استراتيجية التنمية التعاونية بين الأفراد والمؤسسات، وبين المؤسسات والدولة)) ([٣١])، وهذا جهد تعاوني مشترك بين المنظمات ومن يقوم على أمرها، لا سيما منظمات العمل النسوي.

جدير بالذكر هنا؛ أن المفاهيم الاجتماعية التي يطلقها المجتمع الغربي تمثل قيماً حقيقية في الدين الإسلامي بالمجمل، وترديده لعبارات وشعارات الرقي والعدالة والمساواة الاجتماعية ونصرة المعوزين تفتقد إلى الواقع الذي يصدق دعواهم، فرغم نداءات أمريكا بالعدالة الاجتماعية والمساواة مثلاً، يبدو وضوح الحقيقة فيما يفعلونه بالسود، والهنود الحمر الذين هم السكان الأصليون، تمييز عنصري واضح، وموجود حتى الآن، وقتل على المظهر والهوية والانتماء ([٣٢])، وهذ يقود إلى تساؤل مباشر، ما نفع التغني بحقوق الإنسان من الدول الغربية وأسلحتها الجرثومية والكيماوية والنووية تحصد أرواح ملايين البشر على امتداد العالم ([٣٣])

---

[٢٧].انظر في ذلك: تعزيز المنشآت المستدامة – التقرير السادس / مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٦/ ٢٠٠٧) / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م) / الملخص التنفيذي، ص ١٠٧ - ١١٣.

[٢٨].انظر: تعزيز المنشآت المستدامة – التقرير السادس / مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٦/ ٢٠٠٧) / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م) / الملخص التنفيذي، ص ١٤٥ - ١٤٧.

[٢٩]. انظر في ذلك: دراسة مقارنة بين أسس ربط معاش الشيخوخة في الوطن العربي (مارس ١٩٩٥ م) / المركز العربي للتأمينات الاجتماعية – الخرطوم / إعداد: عباس محمد سعيد عباس / الطبعة الأولى (١٩٩٥ م) / ص ٧ – ٤٣.

[٣٠]. في الاقتصاد الإسلامي / ص ٨٥.

[٣١]. ديناميكية التعاون كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية / محمد أحمد داؤد / مطبعة دينا الحديثة – الخرطوم / طبعة عام (٢٠٠٢ م) / ص ١١٢ – ١٧٢.

[٣٢]. انظر في ذلك: تراتبية القيم / ص ٦٩ – ٧٠.

[٣٣]. انظر في طبيعة المخاطر وحجم التأثير ومدى الدمار التي تحدثه هذه الأسلحة في: الفتوة – لفتيان المرحلة الثانوية – المادة العسكرية / صلاح الدين دباغ وآخرون / وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية – مديرية الكتب المدرسية / مطبعة الإنشاء – دمشق / طبعة عام (١٩٧٠) / ص ٢٠٧ – ٢٣٠.

؟ ناهيك عن عمالة الأطفال فيما يهين ويمس الشخصية والكيان الإنساني ([٣٤])، وظاهرة رق الأطفال وبيعهم والاتجار بهم، والعمل الجبري والإلزامي والتجنيد الإجباري لهم ([٣٥])، فهذه الأمور لا يقبلها العقل المسلم ولا يرتضيها، ولا يسمح أحد لمؤسسات إسلامية أو صادقة الولاء أن تقوم بمثل ذلك، أو أن تصمت إزاء وقوعه من الدولة.

في ضوء ما سبق، فإن من أبرز ملامح الواقع الاجتماعي الفلسطيني من الزاوية المؤسساتية والأهلية ما يأتي:

١. افتقاد المجتمع المدني الفلسطيني للمنظمات الدفاعية، ومنظمات رصد الخروق المتعلقة بحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، والانتهاكات بحق المرأة الفلسطينية، وهو أمر حيوي من الدرجة الأولى، حيث إن الصهاينة يستخفون بالقانون الدولي في كل نصوصه([٣٦])، يضاف إليها: رصد الانتهاكات بحق الأطفال، والأسرى، والجدار العازل، وقضايا الإعلاميين، وانتهاك الحرمات، وتطبيق القوانين العسكرية لعشرات السنوات، كلها أمور تثير شهية المجتمع الغربي، ويسهل التعامل معه من خلالها لتفهم الواقع الفلسطيني؛ برغم آلة الإعلام الصهيونية العاتية.

٢. غياب المنهجية الاستراتيجية الواضحة في التخطيط للعمل الطوعي الإغاثي([٣٧])، والاعتماد على نظام إشباع الفقراء ليوم أو يومين بدل تأمين الاحتياجات لهم من خلال المشروعات التنموية المختلفة وإدماجهم في بوتقة العمل الجماهيري والاجتماعي المثمر مقابل مردود مادي يكفل لهم كرامتهم ودورهم، لا سيما في شأن القطاع النسوي، وقد نوَّهَ كثير من العلماء إلى ضرورة وجود هذه

---

[٣٤]. مستقبل خال من عمل الأطفال / التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ٢٠٠٢ م / مكتب العمل الدولي – جنيف / مؤتمر العمل الدولي (الدورة ٩٠ / ٢٠٠٢) / التقرير الأول (باء) / الطبعة الاولى (٢٠٠٢ م) / ص ٩ – ١١.

[٣٥]. مستقبل خال من عمل الأطفال / التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ٢٠٠٢ م / مكتب العمل الدولي – جنيف / مؤتمر العمل الدولي (الدورة ٩٠ / ٢٠٠٢) / التقرير الأول (باء) / الطبعة الاولى (٢٠٠٢ م) / ص ٣٦ – ٤٠.

[٣٦]. كما حصل في قضية الجدار العازل وقرارات محكمة العدل العليا بخصوصه، وانظر في ذلك: وضع عمال الأراضي العربية المحتلة – تقرير المدير العام – ملحق / مؤتمر العمل الدولي – جنيف، الدورة ٩٦-٢٠٠٧ م / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م) / ص ٢٦.

[٣٧].انظر: إحياء الفروض الكفائية / ص ١٣٥.



القاعدة الفكرية الاستراتيجية لكونها مناط تحقيق التنمية الحقيقية، حيث ((ربط ريتشارد هيجوت ما بين العلوم الاجتماعية المختلفة وما بين التنمية، وجعل الأولى سبيلاً لتحقيق الثانية، وذلك برغم اختلاف الأزمنة والظروف)) ([٣٨]).

٣. غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني العاملة في إطار العمل الاجتماعي النسوي، وتراجع قيمة المفاوضة الجماعية ([٣٩])؛ فالجمعيات الخيرية، والهيئات الإغاثية، تتعامل مع الوقائع والمستجدات بسرعة وعفوية، ونمط روتيني يفقدها أثر التمهل والروية، ودراسة الحالة، وما لذلك من أثر على تحقيق النفع الأعم، والفائدة الأشمل للفئات المستهدفة من النشاط.

٤. الاقتصار في النشاطات التأهيلية للفئات المختلفة على برامج روتينية تعاهدتها الأجيال الإدارية التي تحكم المنظمات المدنية، دون وجود نماذج فعلية من فتح أبواب الخيارات، وتوسيع الآفاق، لتشمل التأهيل النوعي البناء، ولو كان ذلك على حساب العدد الكلي، فهذا من المسؤوليات الأساسية للإدارة([٤٠])، والكيف أهم من الكمّ بكل تأكيد.

٥. تسلط ذوي النفوذ من غير الأكفاء على دفة القيادة لمنظمات المجتمع المدني النسوي، وسيادتهن لها من منطلق مكانتهن الاجتماعية، أو لما لهن من دعم العشائري، أو لنفوذهن ونفوذ ذويهن الاقتصادي، وهذا أدى إلى ترهل إداري في العمل الطوعي، وأثر سلباً على ناتج العمل وطبيعته وشكله، وهذه مخالفة بدهية لمتطلبات الإدارة السليمة ([٤١])، لكون النظام الإداري بكوادره وشخوص المتنفذين فيه من أساسيات البنية التحتية للمنظمات المدنية ([٤٢])، وهو ما يجب أن يتم التنبه إليه أشد التنبه.

---

[٣٨]. نظرية التنمية السياسية / ريتشارد هيجوت / ترجمة: أ. د. حمدي عبد الرحمن و د. محمد عبد الحميد / المركز العلمي للدراسات السياسية – الأردن / الطبعة الأولى (٢٠٠١ م) / ص ٢١ – ٤٠.

[٣٩]. انظر: الحماية الدستورية والقضائية للحقوق الأساسية في العمل / منظمة العمل العربية / مكتب الإعلام بمنظمة العمل العربية / إعداد: د. محمود سلامة جبر / ص ٨٣ – ٨٥.

[٤٠]. انظر: إدارة الإنتاجية / مرشد عملي / جوزيف بروكوبنكو / مكتب العمل الدولي – جنيف / منظمة العمل الدولية ومكتب العمل الدولي، ومنظمة العمل العربية ومكتب العمل العربي / الطبعة العربية الأولى (١٩٩٨ م) / ص ١٠٤ – ١٠٦.

[٤١]. انظر في ذلك: تعزيز المنشآت المستدامة – التقرير السادس / مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٦/ ٢٠٠٧) / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م) / الملخص التنفيذي، ص ١٣٨ – ١٣٩.

[٤٢].انظر في ذلك: قيادة السوق / د. طارق السويدان / ضمن سلسلة الاتجاهات الحديثة في الإدارة (٣) / قرطبة للإنتاج الفني، وشركة الإبداع الخليجي / الطبعة الأولى (٢٠٠١ م) / ص ٣٥.

المطلب الثالث

الاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني مدنياً

يفتقد المجتمع الفلسطيني أموراً هامة في سبيل الوصول إلى تعميم الوعي الثقافي عموماً، والفلسفات المرتبطة بالعمل المدني على وجه الخصوص، ومن هذه الأمور:

١. فقدان النخب المثقفة المختصة في مجالات العمل المدني، حيث تجد مجموعة من الشخصيات لها كتابات ودراست في هذا الجانب، مع خلو – شبه تام – في المختصين في دراسة منهجية تأصيلية مستمدة من مصادرها، لا سيما من خلال فهم النظريات الغربية وظروف نشأة المجتمع المدني في تلك البلاد.

٢. افتقاد المؤسسات الحقيقية التي من شأنها أن تؤسس من خلال فعالياتها ونشاطاتها المختلفة لحالة من الوعي النقابي، يمكن استثمارها في مجالات البناء الذاتي على صعيد المجتمع بكل شرائحه.

٣. خلو الساحة العلمية على مستوى الجامعات الفلسطينية من التركيز التخصصي في مجالات المجتمع المدني، والاكتفاء بالنظريات الإدارية العامة، والمحاضرات المتفرقة في علم السياسة وعلم الاجتماع ([٤٣])، والتي هي روافد في العمل المدني، وليست مستنداته ومرتكزاته على صورها المجزوءة المبعثرة.

٤. فشل المشروعات النقابية والمؤسساتية في فلسطين في تعميم ثقافة العمل المشترك، ومد جسور التلاقي البناء بين الجسم المؤساتي والنقابي ([٤٤])، من أجل تدعيم الثقافة النقابية، وتأسيس حالة من التمناسك داخل المجتمع المدني الفلسطين، مما ساهم في ضياع الكثير من الإمكانات، وتلاشي العديد من

---

[٤٣]. مع أنها من العلوم الإسلامية الأصيلة، وانظر في ذلك: دراسات في علم الاجتماع الإسلامي / د. عبد الهادي الجوهري / مكتبة نهضة الشرق – جامعة القاهرة / الطبعة الأولى (١٩٨٣ م) / ص ٧ وما بعدها.. وكذلك: علم الاجتماع الإسلامي / د. زيدان عبد الباقي / الطبعة الأولى (١٩٨٥ م) / مطبعة السعادة – مصر / ص ٣ وما بعدها.

[٤٤]. مثل التجمعات النسوية التي حاولت الظهور ثم آثرت الانزواء في العمل تحت جناح منظمة التحرير، والتحالفات المؤسساتية التي بقي التقاءؤها حبراً على ورق، ولم يخرج إلى العلن لأسباب سياسية وحزبية، أوتناقض في الرؤى والتوجهات، وعدم تمكنهم من إيجاد القواسم المشتركة الفعلية في العمل المؤسساتي.

الفرص في نشوء أجسام مؤسساتية تعتمد على نشر الثقافة المؤسساتية والنقابية من خلال الفهم الكلي، والعمل الجماعي.

٥. اقتصار الدراسات التي تمت في هذا المجال على نشريات المؤسسات المدنية، والجهد الفردي تحديداً من بعض العاملين فيها ([٤٥])، فيقوم هؤلاء بالبحث والكتابة والتأليف من خلال رؤيتهم لما تمت ممارسته من سياسات داخل المواقع التي عملوا بها، أو استطاعوا أن يحتكوا بها خلال عملهم في القطاع المؤسساتي على أفضل تقدير.

وهذه المعطيات تتطلب وقفة جادة من القائمين على العمل التربوي والعليمي في فلسطين، وبخاصة، أصحاب التأثير في الدراسات العليا والجامعات والمعاهد الفلسطينية المختلفة، ليكون لهم باع في تصويب المسار، وإحداث نقلة نوعية في شكل العمل المؤسساتي والنقابي ووجهته.

---

[٤٥]. انظر على سبيل المثال: الدراسات التي تم اعتمادها في الدراسات السابقة، في الإطار النظري لهذه الدراسة.



المطلب الرابع

امتلاك الوضع القانوني

للحصول على الأوراق الرسمية الخاصة بالتسجيل في الدوائر الحكومية، فإن لهذا العمل وجهين اثنين، تم التفريق بينهما على أساس الواقع السياسي والفترات الزمنية التي مرت على فلسطين في الآونة الأخيرة، وعلى مدار العشرين سنة الماضية كفترة زمنية لبيان الفارق بين مرحلتين، وهما: مرحلة الاحتلال الصهيوني، ومرحلة سلطة أوسلو.

تسجيل المؤسسات في زمن الاحتلال

قبل ما يعرف باتفاق أوسلو المشؤوم، وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٣ م إلى غزة وأريحا باعتبارهما بداية التطبيق العملي لهذا المشروع السياسي المسخ، وتوسع امتداد النفوذ لهذه السلطة حتى العام ١٩٩٧ م على المدن الفلسطينية الخاضعة للتصنيفات المعمول بها في اتفاق أوسلو على أنها منطقة (أ) أي منطقة نفوذ سلطة فلسطينية، وتناسيها لبقية المواقع الاستراتيجية والحساسة في الوطن السليب التي أخذت تصنيف(ب) و (ج)، والتي احتفظ بها الاحتلال تحت نفوذه الأمني والسياسي والإداري، كان العمل المؤسساتي يمر بالمراحل التالية في طوره التأسيسي:

١. التقاء مجموعة من الناس على فكرة مؤسسة ما، وتجمُّعهم من أجل أن يقوموا بإنشاء هذه المؤسسة على الواقع من خلال الخطوات التالية لذلك، فالفكرة هي الخطوة الأولى، والتجمع البشري التأسيسي لتنفيذ هذه الفكرة هو العمل التراكمي التالي لها.



٢. وضع المتطلبات النظرية لوجود المؤسسة ([٤٦])، من حيث بيان هيئتها التأسيسية، وأهدافها العامة والخاصة، وظروف عملها، والفئات المستهدفة من أنشطتها المختلفة، لتكون هذه الخطة النظرية الموضوعة على الورق هي مسار العمل الخاص بهذه المؤسسة ([٤٧])، وتعطي الصورة العامة عن مجالات عملها، والقائمين عليها، وتطلعاتهم المستقبلية.

٣. التقدم بطلب رسمي إلى الجهات المختصة في دولة الاحتلال للحصول على الترخيص اللازم للمؤسسة، وقد كانت الجهة المختصة بهاذا الأمر قبل اتفاق أوسلو هي المؤسسة العسكرية الصهيونية المعروفة ب (الإدارة المدنية)، وهي الجهة صاحبة الاختصاص في العمل المؤسساتي، والجهة المخولة بمنح التراخيص للطالبين، إذا قبلت الدولة العبرية بقيام المؤسسة التي يريدون إقامتها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن ضباط الإدارة المدنية الصهيونية هم موصولون بشكل مباشر في المخابرات الصهيونية، بل هم جزء حيوي ورئيس فيها، وذلك لما في العمل المؤسساتي الفلسطيني من تداخل لا يمكن القفز عنه مع العمل السياسي، والتنسيق بين هذه الجهة التي تسمى (**مدنية**) والدوائر الاستخبارية على أعلى مستوياته، لتدارس واقع الشخصيات التي تتقدم بطلبات، وخلفياتها السياسية والحزبية إن وجدت، وميولهم واتجاهاتهم الفردية والجمعية، ليتم اتخاذ الحكم والقرار بشأن المؤسسة المطلوبة بناءً عليه.

٤. الوصول إلى نقطة القرار، وهو القرار الصهيوني ذو الدواعي السياسية والاجتماعية في الآن ذاته، وهذا القرار له سمات محددة من الضروري أن يشار إليها ولو على وجه الاقتضاب:

أ) لا يتعامل الاحتلال مع كل المؤسسات المطلوب ترخيصها بالرفض المباشر، ليعطي تصوراً عن نفسه بأنه يمتاز بالطابع الديمقراطي من جهة، ولكون المتقدمين لإنشاء المؤسسات ليسوا على درجة واحدة من العداء للصهيونية بالضرورة، فمن حيث المبدأ، هناك جهة صهيونية مختصة بمنح التراخيص والأوراق القانونية للمؤسسات.

---

[٤٦]. وهو ما يعرف بالنظام الداخلي للمؤسسة أو الهيئة.

[٤٧]. انظر في ذلك: تعزيز المنشآت المستدامة – التقرير السادس / مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٦/ ٢٠٠٧) / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م) / الملخص التنفيذي، ص ٦٧ – ٦٩.

ب) يتم النظر في كل طلب مقدم على حدة، ويتم ذلك من خلال مراعاة التدقيق الشامل في الواقع الفلسطيني، والمنطقة الجغرافية (المحافظة) أو (المدينة) أو (القرية) أو (المخيم) الذي يتم تقديم المؤسسة لتعمل في نطاقه، مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الموضوعية والشكلية التي تعتري هذا المكان من حيث طبيعته الجغرافية، وطبيعته البشرية، ومدى تغلغل الشرائح السياسية فيه، وحاجة المؤسسة العسكرية الصهيونية للّعب على الخيارات السياسية في المنطقة أم لا، وهكذا..

ج) التشخيص الدقيق للميول الفردية والجماعية لدى الفئة التأسيسية التي تتقدم بطلب العمل المؤسساتي، والتفرس فيهم من خلال المعطيات الموجودة عند المخابرات الصهيونية، أو من خلال المعلومات التي يتم جمعها من خلال الملفات السرية، أو العملاء، عن كل واحد منهم، ويتم ذلك من خلال الفترة الزمنية التي تعطى لمقدمي الطلب للمراجعة، والتي قد تمتد لعدة أشهر، حتى تقوم الجهات الصهيونية ذات العلاقة باستيضاح ملابسات كل شخصية وتوجهاتها، ليتم اتخاذ القرار على ضوء كل صغيرة وكبيرة من هذه المعلومات المجموعة.

د) الرفض المباشر للمؤسسات التي يشتم الاحتلال فيها الطابع الوطني، أو التوجه الإسلامي الوطني على وجه التحديد ([٤٨])، لمعرفته بخطورة امتلاك هذه الشريحة نقطة انطلاق مؤسساتية في المجتمع، وبؤرة لاستقطاب الجمهور من خلال عملها وتحركها، وهو الأمر المرفوض بل والمحارب من قبل الاحتلال وزبانيته.

[٤٨]. فقد تم رفض عشرات الطلبات المقدمة إلى الإدارة المدنية بتاسيس وافتتاح مؤسسات أهلية وخدماتية ربحية وغير ربحية من أجل تطوير الواقع الفلسطيني من خلال بعض الجوانب الحيوية، وقد اشتد الرفض قسوة وصلابة وصاحبه سوء معاملة وتهديد في معظم الأحيان، ليبين الاحتلال للجهات التي تتقدم بطلبات ترخيص مؤسساتي أنه لا ولن يتهاون مع هذا النوع من العمل المؤسساتي بل وسيحاربه ويعاديه.

هـــ) السماح بإقامة المؤسسات ذات الطابع التدميري بلا رقابة ولا قيود، بل وبدعم وتخفيف في شروط القبول ([٤٩])، لتكون حرة الحركة في عمل النشاطات، وترويج الأفكار في المجتمع كيف تشاء.

و) السماح بقيام مجموعة من المؤسسات بظروف معينة، حتى ولو خالفت رغبة الإدارة المدنية، وذلك لكونها تتمتع بصفات تخفف عن الاحتلال من واجباته المنصوص عيها في القوانين الدولية تجاه الشعوب التي يتم احتلالها، وهذه المؤسسات يتم السماح لها بالقيام في ظل قيود كثيرة، ومعيقات عديدة، واستهداف غير مباشر في حال السعة، ومباشر حال تأزم المواقف السياسية ([٥٠]).

ز) تعاطى الاحتلال من خلال الحنكة السياسية مع بعض وجهاء المدن والمحافظات والقرى الذين كانوا جزءاً من الهيئات التأسيسية في هذه المؤسسات، فقد تعامل الاحتلال بكل حذر مع العمل المؤسساتي، وحاول من خلال خطوات رآها أن يتملق بعض الوجهاء وكبار العشائر وأصحاب النفوذ من أجل أن يبين لهم أنه (احتلال رحيم وشفوق ومتعاون)!! فسمح بقيام عدة مؤسسات – وإن كانت محدودة – لتقوم بدورها تحت رقابة الاحتلال المشددة، ومن خلال الشخوص المتنفذين الذين لا يبدوا للاحتلال معاداتهم المباشرة له.

ح) قامت بعض المؤسسات البناءة في ظل الاحتلال الصهيوني من خلال ذكاء بعض المتنفذين في المجتمع الفلسطيني، والتيارات السياسية المعادية للاحتلال، وحنكتهم في التعامل مع متطلبات المرحلة، وتم ذلك من خلال تقديم طلبات التأسيس من خلال أشخاص غير حزبيين، أو وجهاء عشائر، أو مهنيين وإداريين بطابع

---

[٤٩]. وهذا ما تم مثلاً مع مؤسسات حقوق المرأة، والمؤسسات التبشيرية في شتى المحافظات وعلى اختلاف طبيعة عملها، حيث منحت التسهيلات المطلوبة للعمل منذ وجود الدولة العبرية وقبل قدوم سلطة أوسلو، حيث انتشرت هذه المؤسسات في المحافظات الفلسطينية بسرعة، ومنحت التسهيلات في العمل المؤسساتي، كما منح الأعضاء الفاعلون بها (ذكوراً وإناثاً) حق التنقل المأمون بين المناطق المختلفة.

[٥٠]. كسماح الاحتلال بقيام مجموعة من المؤسسات على امتداد فلسطين تتماشى مع طبيعة المجتمع المسلم، كلجان الزكاة ومتطلباتها من المواقع والمرافق، ومؤسسات رعاية الأيتام، وتأهيل المعاقين، ونحوها من المؤسسات ذات الطابع المهني، والتي تم التقدم بطلباتها بعناية ودراسة.

صرف، ووضع الأهداف العامة والخاصة بشكل هلامي وفضفاض، وهذا سمح بدخول العمل المؤسساتي النافع في المجتمع الفلسطيني، وأوجد ثغرة في حاجز الرفض الدائم لمثل هذه المؤسسات، لتقدم هذه المؤسسات للمجتمع خدماتها الرائدة والمميزة، ولا زال بعضها مستمراً حتى اليوم.

الحصول على الترخيص المؤسساتي في ظل سلطة أوسلو

بعد قدوم سلطة أوسلو إلى الواقع الفلسطيني، وقيام ما يعرف بدويلة (الحكم الذاتي) التي سلبها الاحتلال كل مقومات وجودها وحيويتها، وجدت المؤسسات الرسمية ذات الطابع الحكومي الفلسطيني التي تعنى بشؤون العمل المؤسساتي، وقد كان ذلك من خلال دربين لا بد من أن يسلكهما العمل المؤسساتي:

الدرب الاول: وهو التقدم بالطلب الرسمي لترخيص المؤسسة بعد استكمال هيئتها التأسيسية ومتطلبات التقديم النظري إلى وزارة الداخلية الفلسطينية، وهي الجهة الأعلى صاحبة الاختصاص في العمل المؤسساتي العام، ولا بد من الحصول على موافقتها على إقامة أي كيان مؤسساتي مهما كان لونه أو طابعه.

وتقوم وزارة الداخلية الفلسطينية بالتدقيق في الطلبات المقدمة من خلال لجانها التخصصية التي تتابع تفاصيل المؤسسات، وتوجهاتها، والظروف المحيطة بها على حد سواء، لتتخذ بعد ذلك القرار الذي تراه بحقها.

من المفيد هنا أن تتم الإشارة إلى أن وزارة الداخلية الفلسطينية في ظل سلطة أوسلو قد لعبت – وبكل أسف – على الوتر الحزبي الضيق، فهذه السلطة قد تم إيجادها كمشروع فتحاوي تشرف عليه منظمة التحرير، فكان التوجه العام والسائد والمعلوم عند وزارة الداخلية – وغيرها من الوزارات – أن الاولوية في

العمل المؤسساتي لا بد أن تكون لمؤسسات حركة فتح، ومن ثم مؤسسات منظمة التحرير، مع التضييق على المخالف، ووضع العراقيل في وجهه، حتى لا تقوى شوكته في المجتمع الفلسطيني ([٥١]).

ولعل من أشنع ما عرفه الواقع الفلسطيني بعد قدوم سلطة أوسلو؛ هو وجود دائرة (أمن المؤسسات) ومصطلح (قانون السلامة الوطنية) داخل الهيكلية التابعة لوزارة الداخلية، والتي لم تكن تتابع ملفات العملاء والمندسين في المجتمع الفلسطيني ([٥٢])، بقدر ما كان اهتمامها منصباً على منع أصحاب التوجهات الإسلامية المعروفة من بناء الجسم المؤسساتي الفاعل، ذاك الجسم الذي يخدم المجتمع ويلبي طموحاته على مستوى الفرد والأسرة والعموم ([٥٣]).

الدرب الثاني: الحصول على التراخيص اللازمة من الوزارات ذات الاختصاص التفصيلي، فإذا أجازت الداخلية الفلسطينية ميلاد مؤسسة ما، فإن على الهيئة التأسيسية لها أن تتابع الحصول على التراخيص اللازمة لها من خلال الوزارة المختصة بها.

فالمؤسسات المدنية والأهلية التي تهتم بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة لا بد لها من الحصول على الترخيص الداعم من وزارة الشؤون الاجتماعية، والمراكز الثقافية لا بد لها من الحصول على التراخيص الداعمة والرسمية من وزارة الثقافة، والنوادي الرياضية تحصل على تراخيصها من وزارة الشباب والرياضة، ومؤسسات رعاية الأيتام والفقراء تحصل على الترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية، وهكذا...

عرف القائمون على العمل المؤسساتي الإسلامي ألواناً من التضييق في شروط ومتطلبات قبول ترخيص المؤسسات أو في مجال دعمها ورفدها بمقومات الحياة والاستمرارية، في وقت ظهر الدعم المادي والفني

---

[٥١]. بدا ذلك واضحاً في تشيد الخناق على المنظمات والهيئات والتشكيلات المجتامعية ذات التوجهات الإسلامية في حال مخالفاتهم لبعض القوانين، كتأخرهم في فترة إجراء الانتخابات فترات وجيزة، في وقت لم تجر فيه انتخابات لبعض المؤسسات التابعة لفتح من عشر سنوات ويزيد، و لم يتخذ بحقها أي إجراء.

[٥٢]. لأن اتفاقية أوسلو منعت من ملاحقة العملاء.

[٥٣]. انظر في ذلك: مجلة فلسطين المسلمة / تصدر في لندن / العدد الخامس في السنة الثالثة والعشرون، أيار ٢٠٠٥ م / ص ١٠.



والمعنوي للمؤسسات ذات الطابع المحسوب على السلطة من خلال وزارة الداخلية والوزارات المعنية ودوائر معروفة في (مكتب الرئيس) والميزانية العامة للسلطة، مما أصاب بعضها بالتخمة المادية في ظل نقص العمل وضحالة المستوى المقدم للجمهور، وفي وقت يضيق فيه على أصحاب التجارب الواعدة، والخبرات الرائدة في العمل الخدماتي والمؤسسي، لا لشيء إلا لأنهم غير موالين لاتجاه السلطة.



المبحث الثاني

لجان المرأة ومنظماتها في فلسطين

المطلب الأول

المجتمع المدني النسوي في فلسطين

من المفارقات العجيبة أن يكون للمرأة حظ وافر في الوظائف الموجودة في المنظمات الأهلية، ولا يكون لهذه المنظمات دور في قضايا المرأة بالدرجة الأولى، ففي وقت كانت المرأة الفلسطينية تشغل فيه القسم الأكبر من أعدد العاملين في المنظمات الأهلية الفلسطينية، فإنه ينبغي الاهتمام بدور المرأة وعطائها وتأهيلها، وتوفير سبل تعزيز دورها الريادي في المجتمع الفلسطيني؛ من خلال رصانة الفهم وعمق التوجه والرسالة.

جاء في التعداد العام للمنظمات الأهلية الفلسطينية: ((وأظهرت النتائج أن عدد العاملات من الإناث في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أعلى من عدد العاملين الذكور، فقد بلغت نسبة العاملات من الإناث في جميع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة والقطاع (٥٤.١%)، مقابل (٤٥.٩%) من الذكور)) ([٥٤]) وهذا رقم له دلالاته.

كان للمرأة الفلسطينية حضور فعلي في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المراحل التاريخية المتعددة، واختلفت نسبة المشاركة والأداء تبعاً لطبيعة الظروف السياسية والاعراف السائدة، ومستويات النضوج المعرفي في شرائح المجتمع المختلفة، ومع بداية وجود سلطة أوسلو، بدأت المنظمات الأهلية النسوية في محاولة

---

[٥٤]. النسخة الإلكترونية من كتاب: تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة / إعـــداد: ياسر شلبي وآخرون / موجودة على الانترنت، وقد تمت هذه الدراسة الخاصة بالتعداد في العام ٢٠٠١ م.

تشكيل الأطر الناظمة لعمل عدد من لمنظمات والنقابات، وكان أن وجدت بعض الأجسام التمثيلية للمرأة الفلسطينية عموماً من خلال منظمات ومسميات متنوعة.

فقد عرف المجتمع المدني الفلسطيني ميلاد الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات ([٥٥])، والذي كان مقرراً له أن يشمل الأطر النسوية في الضفة وقطاع غزة، وهو الجسم المؤسساتي الوحيد الذي حاولت المرأة من خلاله الدخول في معترك الحياة المدنية الفلسطينية كجهة ضغط باتجاه تحصيل الحقوق المدنية، ولجان النساء التي ظهرت بدءاً من عام ١٩٧٨م على الأرض الفلسطينية وهي تتبع للتيارات الفلسطينية بشكل تام، إسلامية وغير إسلامية.

لكن المقصد العام من تشكيل هذا الاتحاد بقي حبراً على ورق، نتيجة الممارسات الخاطئة التي تصرفت بها القيادة النسوية العاملة فيه، حيث جنحت للدخول في مشاريع منظمة التحرير، وارتبطت بها بشكل وجودي، الأمر الذي همّش شرائح كبرى من الحركة النسائية، وأدى إلى تغييبها عن العمل في هذا الاتحاد، حتى وصل الأمر إلى جمود العمل الكامل في له في السنوات الأخيرة ([٥٦]).

ترى الباحثة جاد إصلاح وهي باحثة نسائية متخصصة في الحركة النسائية بعد مشروع أوسلو أن قيام التشكيلات النسوية في فلسطين كان باهتاً ومفرغاً من مضامينه، وكان متحيزاً، يميل إلى صلاته بالسلطة الفلسطينية لتلقي الدعم، الأمر الذي أدى إلى تهميش قطاع كبير من المؤسسات والحركات النسوية، وعلى وجه الخصوص الحركات الإسلامية النسائية التي غيبت عن نشاطات هذه الأطر العامة في الميدان التمثيلي المحلي والدولي، وفي ذلك تقول: ((درستُ الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات ولجان النساء التي ظهرت بدءاً من ١٩٧٨ وحركة النساء الإسلاميات، حاولت إيجاد الروابط والنقاط المشتركة بينها، لم يكن للاتحاد العام

---

[٥٥]. كان الهدف الرئيس منه أن يكون مؤسسة كبرى، وجهة من جهات الضغط الفلسطينية لصالح توحيد صفوف المرأة الفلسطينية، وبلورة تصوراتها في الحقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والأبعاد التنموية التي تنشدها، وشهد في بداياته حراكاً على مستوى الناشطات في العمل النسوي، ولكنه ما لبث أن انزوى حتى تلاشى أو يكاد.

[٥٦]. حتى إن كثيراً من المثقفين الفلسطينيين الموجودين على الأرض الفلسطينية، فضلاً عن الموجودين في الخارج أو غير المثقفين، لم يسمعوا بهذا الاتحاد، و لم يعلموا بوجوده أصلاً، في دلالة على شكلية دوره، وهامشية تأثيره إن لم يكن انعدامها المطلق.

للنساء الفلسطينيات وجود فعلي في غزة ولا في الضفة الغربية، دخلت كل قيادتها التاريخية مع منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٤ بعد عملية أوسلو، وكان الاتحاد رأساً بلا جسد، لأنه عديم الانغراس، حاول بعد أوسلو الارتباط بحركة النساء وتوحيدها، لكنه لم يفلح لحد الساعة في ربط صلات دائمة في الميدان، وتعاون أحيانا مع جمعيات أعمال الإحسان، وعندما نجح في الانصهار باللجان الشعبية؛ طالبت هذه فورا بانتخابات داخلية لتجديد قيادة اتحاد النساء مما أدى إلى انحباسات مشاحنات، ظل الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات بعيداً جداً عن الإسلاميات، مطوراً علاقات مع المنظمات غير الحكومية؛ لا سيما إن تعلق الأمر بالمشاركة في ندوات دولية، واستعمل ما تنتج تلك المنظمات غير الحكومية من معلومات وتأثر بها، وتخلى عن تعبئة نساء العالم العربي من أجل جمع مساعدة للقضية الوطنية في إطار طلب مساعدة لمشاريع لدى البلدان المانحة، كما بدأ في استعمال صِلاته الامتيازية بالسلطة الفلسطينية والنخب الحاكمة للحصول على هبات لمؤسساته، وأظهره ذلك كهيئة شبه حكومية، ويتلقى العديد من كادراته أجوره من السلطة الفلسطينية،حتى إنه يمكن القول إنه فقد قيادة الحركة، وأنه ما زال عاجزاً عن تمثيل قاعدة النساء في الداخل والخارج)) ([٥٧]).

بعد ذلك، وجدت محاولات من الحركة النسوية الفلسطينية – غير الإسلامية – لإيجاد تجمعات نسوية ضاغطة على النظام السياسي، وكان أكبرها هو ميلاد (البرلمان الصوري للمرأة الفلسطينية) والذي ضم مجموعة من الناشطات في العمل النسوي من العلمانيات والماركسيات، وبدأن تحركهن في المجتمع، ومع الوزارات، والمجالس الحكومية المختلفة – وعلى رأسها المجلس التشريعي – من أجل إقرار القوانين الخاصة بحقوق المرأة وفق اتفاقيات السيداو الدولية ([٥٨]).

---

[٥٧]. جريدة المناضلة عدد ١٤ / من خلال موقعها على الانترنت / جريدة عمالية نسوية شبيبية أممية – تصدر في المغرب العربي / موضوع بعنوان: فلسطين: الحركة النسائية بين القومية والعلمانية والسلفية الإسلامية / للباحثة الفلسطينية: جاد إصلاح / منشور بتاريخ: الثلاثاء ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦ م.

[٥٨]. وهي اتفاقية قدمتها المنظمات النسوية الغربية للأنظمة السياسية منذ بداية القرن العشرين، وأقرتها عصبة الأمم، ومن ثم منظمة الأمم المتحدة، ودعت الدول المنضوية فيها إلى ضرورة تطبيقها في الواقع السياسي، برغم التناقض الموجود بينها وبين الدين

بدأ هذا الجسم التمثيلي يتحرك في أوساط المجتمع المختلفة في محاولة منه لإيجاد الدعم الشعبي لتحركاته، وقد حضرت شخصياً إحدى اللقاءات التي قام بها البرلمان في العام ١٩٩٧ م في جامعة الخليل لمجموعة من الأطر الطلابية، وعينة من الطلاب والطالبات، وكان الهدف الواضح والمعلن لها نقض الأنظمة المعمول بها في المحاكم الشرعية؛ لصالح ما ورد في اتفاقية السيداو الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة.

لكن جهود هذا البرلمان الصوري تكللت بالفشل – بفضل الله تعالى – نتيجة الوعي الاجتماعي والديني عند الشعب الفلسطيني، ورفضه للتخلي عن آخر ما تبقى من الحكم الشرعي معمولاً به في نظام القضاء ([٥٩])، وبالتالي، فقدَ هذا البرلمان حضوره، وواجه معارضة كبيرة وشرسة من التيارات النسوية الإسلامية التي وقفت له بالمرصاد ([٦٠]).

اللافت في الأمر، أن الحركات الإسلامية الكبرى في الساحة الفلسطينية، وعلى رأسها حماس، لم تبادر إلى تكوين جسم تمثيلي للقطاع النسائي الخاص بها، مع أنها تملك من المؤسسات والمنظمات الأهلية النسوية

الإسلامي الذي هو المصدر الرئيس للتشريع بحسب قوانين الدول العربية – في أغلبها، وانظر في ذلك: موقع: لها أون لاين، على الانترنت WWW.LAHAONLINE.COM، وفيه موضوعات كثيرة عن الاتفاقية وبنودها وتعليقات لجان المرأة العلمانية عليها، وكذلك: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، من خلال موقعها على الانترنت WWW.HRINFO.NET / موضوع بعنوان: توصيات ندوة الإصلاح التشريعي للمجالس المحلية في إطار التمكين السياسي للنساء / منشور بتاريخ ٣/١٣/ ٢٠٠٧.

[٥٩]. وهو قانون الأحوال الشخصية المعمول به في فلسطين والأردن والصادر بتاريخ ١٩٧٦ م، والمعتمد على فقه الإمام أبي حنيفة النعمان، وهو آخر ما ظل في الحكم من مظاهر الدين الإسلامي، حيث بدلت القوانين الشرعية بأخرى وضعية، ولم يبق إلا هذا القانون.

[٦٠]. ومن أبرز وجوه معارضته، قيام الحركات النسوية الإسلامية بعقد المهرجانات الشعبية، والمؤتمرات والندوات و توزيع النشريات التي تحارب فكرة تبديل القانون الشرعي، وتواصلت هذه اللجان والمؤسسات الإسلامية مع الجماهير من خلال فعاليات متعددة، ووسائل اتصال مجتمعي أخرى، كان لها الدور في وقف التوجه النسوي القاضي بتعديل القوانين، أو خفوت صوته على أدنى حد.

الشيء الكثير، وعندها من القدرات القيادية، والشخصيات الإدارية ما شهد لها به القاصي والداني ([٦١])، وهذا يؤخذ عليها بشكل مباشر، لكونها قادرة على توجيه وإدارة جبهة ضغط رسمية، مدعومة من قطاعات واسعة من نساء فلسطين ومؤسساتها.

وقد لمس الباحث توجهاً من الاتجاه الإسلامي في فلسطين نحو هذا التوجه في الفترات المتأخرة، فبعد وصول حماس إلى السلطة في العام ٢٠٠٦ م، عرضت النائبة جميلة الشنطي ([٦٢]) تصور الحركة الإسلامية الحاكمة في فلسطين لمنظمات العمل النسوي، وشددت في كلمة لها باسم رئيس الوزراء إسماعيل هنية على احترام العمل المؤسساتي ومنظمات المجتمع، وأن الحكومة الجديدة ستوفر الدعم للعمل النسوي البناء في المجتمع بكل مجالاته ([٦٣])، ولكن الحصار الظالم، والمؤامرات الداخلية والخارجية لم تسمح لحماس بأن تنفذ أجندتها العملية في الحكم.

ومع وجود محاولات لقراءة المشهد الإسلامي في العالم العربي، وما قدمته المرأة المسلمة في المنظمات الأهلية من قوة ضاغطة على المستوى السياسي والتأثير في الأحزاب والحركات الاجتماعية، كالحال في مصر، من خلال جمعية المرأة والحضارة في مصر، أو شبكة الاتصالات الإسلامية فيها ([٦٤])، بدأت تحركات ميدانية

---

[٦١]. وهذا ما دعا (حنان عشراوي) عضو البرلمان الفلسطيني في مقابلة تلفزيونية على تلفزيون فلسطين بعيد الانتخابات الفلسطينية التي تمت بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٦ م إلى إعلان ذهولها من تنظيم الحركة النسوية الإسلامية، وحراكهن الفاعل في تأطير المجتمع لصالح (حماس) في الانتخابات الأخيرة، حتى أطلقت عليهن اسم (جيش حماس).

[٦٢]. وهي عضو البرلمان الفلسطيني المرشحة عن قائمة التغيير والإصلاح المنبثقة عن حماس، وقائدة عملية تحرير الشبان المسلحين في بيت حانون من المسجد الذي حاصرهم فيه الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى استشهاد سيدتين فلسطينيتين، وهرب المسلحين الفلسطينيين من المسجد المحاصر.

[٦٣]. انظر في ذلك: الموقع الإلكتروني لمركز شؤون المرأة – غزة على الانترنت WWW.WAC.ORG.PS / موضوع بعنوان: مركز شؤون المرأة يعقد ورشة عمل بعنوان "مستقبل الحركة النسوية في فلسطين"، كلمة النائبة جميلة الشنطي نيابة عن رئيس الوزراء.

[٦٤]. انظر في ذلك: موقع الجزيرة نت WWW.ALJAZEERA.NAT – بوابة المعرفة / مقال بعنوان: الحركات الاجتماعية في العالم العربي / عرض: إبراهيم غرايبة منشور في يوم الأربعاء / ٢٠٠٦/٥/١٧ م.



لتأسيس أشباه هذا الجسم في فلسطين، وذلك في أوائل العام ٢٠٠٦ م، ولكن الظروف لم تسمح بذلك تحت ضغط الواقع السياسي العام، ودخول المنطقة في التجاذبات السياسية المتعاقبة.



المطلب الثاني

المنظمات النسوية الهدامة في فلسطين

تنشط في فلسطين مجموعة من المنظمات المدنية – كتلك التي تم ذكرها في المطلب السابق –التي تريد التساوق مع أطروحات المجتمع الغربي كما هي، وتروجها في المجتمع الفلسطيني كثقافة مقرّة، وحقائق لا شك فيها ولا جدال معها ([٦٥])، هذه المنظمات التي نشأت نتيجة حالة الانفتاح غير المضبوط باتجاه المجتمعات الغربية؛ وفهمهن المغلوط لطبيعة حقوق المرأة الإنسانية العالمية الموجودة في الغرب([٦٦])، جعلت من بعض النسوة في المجتمع الفلسطيني أدوات تعميم، ووسائل ترويج، وجسوراً لمرور الفكر الغربي إلى المجتمع الإسلامي الفلسطيني، ليتم التواصل مع المرأة الفلسطينية المسلمة بوجوه وأسماء فلسطينية، وبأفكار غربية لا تمت إلى الواقع الفلسطيني أو الدين الإسلامي بصلة.

تقود هذه اللجان والمنظمات المدنية في فلسطين تيارات العمل السياسي الشيوعي واليساري والعلماني ([٦٧])، وتبث من خلالها الأفكار المنبثقة عنها، وتجعل من هذه المنظمات حلقات وصل بينها وبين المجتمع الفلسطيني، من خلال أداء المنظمات النسوية أدواراً متنوعة في التواصل والتأثير في محيطها الفلسطيني الذي تنشط فيه.

---

[٦٥]. مثل البرلمان الصوري للمرأة الفلسطينية الذي سبق الحديث عنه في المطلب السابق، ومنظمات الدفاع عن المرأة أمام المحاكم (المنظمات الدفاعية والقانونية، ومراكز الدعم الاجتماعي للمرأة ونحوها.

[٦٦] Look: WOMEN IN THE (ECE) REGION – ACALL FOR ACTION / UNITED NATIONS – NEW YORK AND GENEVA / F. P (١٩٩٥) / P. ٢٥ – ٣١.

[٦٧٦٧]. مثل حزب الشعب الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومنظمات حركة فتح، ويمكنك الاستزادة من خلال ما تم بيانه في مبحث الحركات الوطنية في فلسطين ضمن مبحث الواقع السياسي الفلسطيني.

من أمثلة هذه المنظمات: البرلمان الصوري للمرأة الفلسطينية، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ([٦٨])، وجمعية السوار العاملة داخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ م، وجمعيات إنعاش الأسرة، وجمعية نساء ضد العنف العاملة في الداخل الفلسطيني المحتل ([٦٩])، ومنظمات طاقم شؤون المرأة ([٧٠])، ومراكز الإرشاد النفسي والسلوكي التي تأخذ أكثر من اسم في الساحة الفلسطينية.

وقد كانت للباحث مجموعة من اللقاءات والمداولات مع نشاطات في هذا المجال، واجتمع مع العديد من المنظرات للفكر الغربي في مسائل تتعلق بالثقافة الغربية، وتعميم المطالبة بحقوق المرأة ونحو ذلك من الشعارات.

وقد وقف الباحث على حقيقة أطروحاتهم الفكرية، والتي تمس بعض جوانب التشريع الإسلامي في الجوهر، وبخاصة في مسألة الجندر([٧١])، وقضايا الأحوال الشخصية ([٧٢]) وشروط عمالة المرأة ([٧٣]) ومفاهيم

---

[٦٨]. تأسس الاتحاد عام ١٩٦٥ كقاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية. يمثل الاتحاد المظلة لكافة المنظمات الغير حكومية الفلسطينية للمرأة. لقد كان الهدف الرئيسي من تأسيس الاتحاد تنظيم جهود وطاقات المرأة الفلسطينية للمشاركة في جميع النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الوطن وخارجه والتي تسعى لتنمية المرأة والنهوض بها في التجمعات الفلسطينية.

[٦٩]. تأسست هذه الجمعية بمبادرة مجموعة نساء عربيات نشيطات في مجال حقوق المرأة, بهدف معالجة مشكلة العنف بجميع أشكاله ضد النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل. بحيث تجتمع العضوات منذ البداية على فكر نسوي محض متماشٍ مع النمط الغربي،يقود عملهن ويوجهن في علاقاتهن وتعاملنهن مع ما يعالجنه من مشاكل.

[٧٠]. ويعرف نفسه بأنه: ائتلاف نسائي فلسطيني يضم ستة أطر نسوية رئيسية ومهنيات ومستقلات وممثلات لبعض مراكز الدراسات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان. يعمل الطاقم من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى إقامة مجتمع ديموقراطي مدني يتمتع بالمساواة والعدالة.

[٧١]. Look: ABC – OF WOMEN WORKERS RIGHTS AND GENDER EQUALITY / NTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA / F. P (٢٠٠٠) / P. ٢ – ٣.

[٧٢]. LOOK:GENDER IN EQUALITY IN THE LABOUR MARKET / OCCUPATIONAL CONCENTRATION AND SEGREGATION / JANET SITANEN AND JENNIFER JARMAN AND ROBERT M. BLAKBURN / INTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA / F. P (١٩٩٥) / P. ٨٧ – ١٢٠.

الغرب بخصوص المساواة التامة للمرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات والصلاحيات ونحوها ([٧٤]) الأمر الذي يضر المرأة ولا ينتصر لها.

من حيث المبدأ، هناك ما يلفت النظر في طبيعة وجود مثل هذه اللجان والمنظمات، ففي وقت تم فيه الرفض المباشر لإعطاء الترخيص اللازم للمؤسسات التي يشتَمُّ الاحتلال فيها الطابع الوطني، أو التوجه الإسلامي الوطني على وجه التحديد ([٧٥])، لمعرفته بخطورة امتلاك هذه الشريحة نقطة انطلاق مؤسساتية في المجتمع، وبؤرة لاستقطاب الجمهور من خلال عملها وتحركها – وهو الأمر المرفوض بل والمحارب من قبل الاحتلال وزبانيته – تم السماح بإقامة المؤسسات ذات الطابع التدميري بلا رقابة ولا قيود، بل وبدعم وتخفيف في شروط القبول ([٧٦])، لتكون حرة الحركة في عمل النشاطات، وترويج الأفكار في المجتمع كيف تشاء.

ثم إن من أبجديات العمل المدني أن تم مراعاة الظروف المجتمعية التي يحتاجها المجتمع بالدرجة الأولى، وعدم الانشغال عنها بأمور مرجوحة مفضولة، فالمجتمع الفلسطيني مجتمع محتل محاصر مبتلى، يذوق الويلات بكل

---

[٧٣] Look: ABC – OF WOMEN WORKERS RIGHTS AND GENDER EQUALITY / NTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA / F. P (٢٠٠٠) / P. ٥ – ١٢.

[٧٤]. Look: ABC – OF WOMEN WORKERS RIGHTS AND GENDER EQUALITY / NTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA / F. P (٢٠٠٠) / P. ٥.

[٧٥]. فقد تم رفض عشرات الطلبات المقدمة إلى الإدارة المدنية بتاسيس وافتتاح مؤسسات أهلية وخدماتية ربحية وغير ربحية من أجل تطوير الواقع الفلسطيني من خلال بعض الجوانب الحيوية، وقد اشتد الرفض قسوة وصلابة وصاحبه سوء معاملة وتهديد في معظم الأحيان، ليبين الاحتلال للجهات التي تتقدم بطلبات ترخيص مؤسساتي أنه لا ولن يتهاون مع هذا النوع من العمل المؤسساتي بل وسيحاربه ويعاديه.

[٧٦]. وهذا ما تم مثلاً مع مؤسسات حقوق المرأة، والمؤسسات التبشيرية في شتى المحافظات وعلى اختلاف طبيعة عملها، حيث منحت التسهيلات المطلوبة للعمل منذ وجود الدولة العبرية وقبل قدوم سلطة أوسلو، حيث انتشرت هذه المؤسسات في المحافظات الفلسطينية بسرعة، ومنحت التسهيلات في العمل المؤسساتي، كما منح الأعضاء الفاعلون بها كذلك.

شرائحه يومياً، وهذا يستلزم من العاملين في القطاع المدني – ذكوراً وإناثاً – أن تقوم مؤسساتهم ومنظماتهم ونقاباتهم وتحركاتهم الاجتماعية وفق ما يحتاجه المجتمع، ووفق برنامج الأولويات.

هذا يقود إلى تشخيص الواقع الفلسطيني بصورة كلية، والبحث عن دور هذه المنظمات في الواقع الفلسطيني، وخصوصاً فيما يتعلق بقدراتهم وميولهن الأنثوية، وما أثبتت التجارب قدرته على الريادة فيه، ففي ميدان تنمية الطفل، كان الدور المنوط بالمجتمع المدني تنمية قدرات الطفل منذ نعومة أظفاره، ليكون عنصراً نافعاً في المجتمع عند اشتداد عوده، حيث تنوعت الخدمات التنموية في هذا الميدان لتشمل إنشاء رياض أطفال موزعة على أنحاء المجتمع المختلفة، وإنشاء مدارس لتدريب الفنون للأطفال، وتوفير مكتبات مختصة بالطفولة([٧٧])، ونحو ذلك، وهي عبارة عن أدوار رئيسة لمنظمات المجتمع المدني التي تقوم أصلاً كمصدر لتعميم الثقافات المختلفة التي تتبناها ([٧٨])، وهي بذلك تركز كل جهدها على هذا الجانب، بعكس المؤسسات التي يأتي الجانب الثقافي فيها تبعاً.

وفي وقت تقوم فيه المراكز الثقافية والجمعيات الأدبية واتحادات المثقفين والكتاب ومؤلفين ونحوها بدور في نشر المعارف المختلفة، وتصدير الأفكار الثقافية في مجالات الاهتمام للمجتمع بكل مكوناته، حيث تقوم هذه المواقع بدور التثقيف؛ كجزء يتصل بكيانها وهويتها المؤسساتية، فإن المتابع لمنظمات المرأة يراها تحصر كل أدائها وثقافتها التي تنشرها في مجموعة من الأطروحات التي لا تمس حقيقة المجتمع الفلسطيني واحتياجاته، بل ولا تستند إلى أرضية فيه، فالمجتمع الفلسطيني مجتمع مسلم، وليس فيه ظواهر اغتصاب الأطفال والاعتداءات الجنسية وتجارة الجنس ونحوها مما يثار في المحافل النسوية الهدامة، ويراد إسقاطه على المجتمع الفلسطيني قسراً، وهذا مثل من أمثلة.

---

[٧٧]. مثل مكتبة أم المؤمنين في عمان – الأردن، ولها مجموعة فروع، ومكتبة الأنوار الإبراهيمية للأطفال في فلسطين.

[٧٨]. مثل المركز الثقافي البريطاني في السودان وفلسطين والأردن، والمنتديات الثقافية، والمراكز المعنية بالثقافة، كالمركز الثقافي الإسلامي في الخليل.

وحتى في باب نشر الثقافة التي تتغنى بها منظمات المرأة، وتدعي أنها الحريصة على إشاعة الثقافة النسوية البانية، فأين منظمات العمل النسوي الغربي في فلسطين من مسألة الثقافة الإبداعية؟ أين هن من ذلك النمط من النشاط الثقافي الذي يتم من خلال اختلاط المجتمع المدني بكل مسمياته النقابية والمؤسساتية والمهنية وغيرها مع المجتمع، وحراكه في مجالات اهتمامه، وماذا قدمت المنظمات النسوية في فلسطين للمرأة في مجال التنمية ؟ ومشروعات الدعم والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي ؟ وإلى أي مدى تتحقق قناعتهن بأنهن ينجزن شيئاً على الأرض وهن يسبحن بعيداً عن عن شاطئ احتياجات الشعب الفلسطيني ؟

فمنظمات حقوق الإنسان عندما تقوم بأي تحرك فهي ترفع ثقافتها أمامها، وتسبقها شعاراتها وأفكارها في كل تظاهرة وتنديد واعتصام واحتجاج، والمنظمات المهنية والاتحادات العمالية والزراعية والفكرية ونحوها، كلما احتكت في مجالات السياسة والاجتماع والفكر، وتلاقحت الأفكار، أو اصطدمت مع الحكومة، أو استنكرت مجريات عمل حزبي أو مؤسساتي ما، استفاد المجتمع من خلال الكم الثقافي الذي يزيد المخزون العام من الوعي عنده، وذلك أن كل تصرف، وكل قول، وكل فكرة، هي عنوان لقائلها، وهي محتسبة في الذهن عليه، خيراً أو شراً، وبهذا يتبين المجتمع أدوار التشكيلات التي فيه، وهذا من ميدان التثقيف الميداني الإبداعي، الأمر الذي لم تصل إليه هذه المنظمات منفردة أو مجتمعة.

فما هي شعارات منظمات المرأة في مجال تنمية قدرات المرأة ؟ لا سيما وقد بدأت منظمات المجتمع المدني العمل بناءً على أنّه لا يمكن حدوث أيّ تنميّة حقيقيّة في المجتمعات العربيّة والغربية دون الأخذ بالاعتبار هذا الدور، وأنّ الوضع الحالي للمرأة يحول دون اضطلاعها بمسؤولياتها على هذا الصعيد، هذه الشكوى التي يتم تكرارها وترديدها في كل محفل.

إن الدور المنوط بالعمل المؤسساتي للمرأة الفلسطينية كبير وعظيم، ولا بد للمرأة أن تقود العمل النسائي بنجاح، وأن تحقق ذاتها من خلال تحقيق الأهداف السامية التي يقبلها المجتمع بدينه وثقافته، لا أن تتم مصادمته في عقيدته في وقت يقاسي فيه من الاحتلال وحصار العرب وتخاذل الجيوش.



ولكن، لا بد للباحث أن ينظر في الصورة العامة للواقع المؤسساتي في فلسطين، ليلحظ أن هناك مستويات من التنظير الفلسفي النظري، والشعارات العريضة التي تنطلق من أبواق المؤسسات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، لا سيما وأنه بدأت تنتشر مفاهيم الوعي والثقافة الداعمة للعمل المؤسساتي ([٧٩])، وبدأ المجتمع الفلسطيني يتعرف إلى طرائق صياغة لوائح المنشآت الداخلية ([٨٠]) والأسس الإدارية وأنماط القيادة وما شاكلها.

هذا الأمر يتطلب الانطلاق بعيداً عن الشعارات إلى ميدان التنفيذ، والخوض الفعلي في تجربة البناء المؤسساتي والنقابي وفق متطلبات الشعب، وفي هذا السبيل، فإن عمل المجتمع المدني في السنوات العشر الأخيرة بدأ بتنظيم برامج لتعليم الأمهات وتدريبهن على كيفية التعامل مع أبنائهن، وتنظيم التعامل مع الأسرة، وعقد ورش العمل الخاصة بأوضاع النساء، وإنشاء شبكات نسائية عربية ([٨١])، وعضوية مؤسسات نسوية في التجمعات المؤسسية والنقابية العالمية ([٨٢])،وطرح موضوعات عن العدالة الاجتماعية وتحدثوا عن المفاهيم الإسلامية المتعلقة بها([٨٣])، وكيفية الوصول إليها من خلال تعزيز ثقافة احترام الآخر،

---

[٧٩].. تعزيز المنشآت المستدامة – التقرير السادس / مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٦/ ٢٠٠٧) / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م) / الملخص التنفيذي، ص ٤٢.

[٨٠].. تعزيز المنشآت المستدامة – التقرير السادس / مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٦/ ٢٠٠٧) / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م) / الملخص التنفيذي، ص ٦٧ – ٦٩.

[٨١]..انظر في ذلك: بحث منشور على الانترنت، بعنوان: المنظمات الأهلية الفلسطينية / للباحثة: عبلة محمود أبو علبة.

[٨٢]..انظر في ذلك: بحث منشور على الانترنت، بعنوان: المنظمات الأهلية الفلسطينية / للباحثة: عبلة محمود أبو علبة.

[٨٣]. فمفهوم العدالة في الغرب يشتهر بتناوله للعدالة بين الرجل والمرأة في كثير من القضايا والقوانين، ويصدر لذلك الكثير من الكتب والمؤلفات، وانظر في ذلك على سبيل المثال: – equal remuneration – international labour office Geneva – (٧٢nd session) – (١٩٨٦) – first published (١٩٨٦).

والتخصصية وبناء المجتمع على أسس سوية ملائمة ([٨٤])، وهي بدايات يمكن أن تصوب مسار تلك اللجان إن صلحت النوايا ووجد الصدق في الطرح والانتماء.

وفي واقع لا زالت فيه المطالبات باستمرار تعديل القوانين بحق العمال والمهنيين في الغرب جارية حتى اليوم، برغم ما شهدته الحركة النقابية الغربية من إنجازات على هذا الصعيد ([٨٥])، فإن الفراغ التعبوي والتأسيسي يظهر جلياً في الواقع الفلسطيني، حيث لم تتبلور لغاية الآن سياسة واضحة من النخب المثقفة والعقليات العلمية التي يعول عليها في الاتجاهات الوطنية واليسارية على حد سواء،فيما يتعلق بالعمل المؤسساتي، وتوظيف الأداء النقابي بعيداً عن الحزبيات والتنافس والمناكفات ليتقدم بدوره في مجال التأثير على العمل السياسي الذي يخدم القضية ببعدها المتكامل.

هذا الأمر ليس خافياً على من له باع في البحث والعلم ([٨٦])، فقد جاء في أنشطة وإصدارات المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل: ((بالرغم من مرور فترة طويلة تزيد على ثلاثة

---

[٨٤]. انظر في ذلك: الموقع الإلكتروني للشيخ محمد الحسن ولد الددو الشنقيطي WWW.DEDEW.NET / محاضرة صوتية مسجلة بعنوان: العدالة الاجتماعية / للشيخ: محمد الحسن الددو الشنقيطي، وانظر في ذلك أيضاً: الإسلام والتنمية الاجتماعية / د. محسن عبد الحميد / دار المنارة للنشر والتوزيع– جدة – السعودية / الطبعة الأولى (١٩٨٩ م) / ص ٧ – ٤٩. وكذلك: المسؤولية الاجتماعية في الإسلام / ضمن سلسلة منشورات: " الحياة في رحاب الإيمان كما يصورها الكتاب والسنة " / د. سعد المرصفي / مكتبة المعلا للنشر والتوزيع – الكويت / الطبعة الأولى: (١٩٨٨ م) / ص ٥٥. وان شئت التوسع، فهناك كتابات كثيرة جداً لعلماء الإسلام تتناول هذا المفهوم، مثل الإمام: محمد أبو زهرة، وسيد قطب، والقرضاوي، ومحمد الغزالي، وغيرهم الكثير.

[٨٥]. LOOK: TOWARDS SOCIALDIALOGUE- TRIPARTITE COOPERATION IN NATIONAL ECONOMIC AND SOCIAL POLICY – MAKING / ANNE TERBILCOCK ETAL / INTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA / FIRST PUBLISHED (١٩٩٤) /Pages (٣-١٢).

[٨٦]. أهمية الثقافة العمالية وأثرها في التنمية وكيفية تسيير أجهزة ومراكز الثقافة العمالية / مكتب العمل العربي – المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / دورة الجزائر (٣٠ -٤ – ١٩٧٨ م إلى ١٠ – ٥ – ١٩٧٨ م) / إعداد: فضل علي عبد الله / دون ذكر الطبعة / ص ١٧٨.

أرباع القرن على نشوء النقابات في الوطن العربي، فإن حركة الثقافة العمالية لم تأخذ صيغتها المنظمة إلا منذ فترة قصيرة)) ([٨٧])

[٨٧]. أهمية الثقافة العمالية وأثرها في التنمية وكيفية تسيير أجهزة ومراكز الثقافة العمالية / مكتب العمل العربي – المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / دورة الجزائر (٣٠ -٤ – ١٩٧٨ م إلى ١٠ – ٥ – ١٩٧٨ م) / إعداد: فضل علي عبد الله / دون ذكر الطبعة / ص ١٧٩.

المطلب الثالث

نظرة الإسلام إلى هذه المنظمات

تأتي الأحكام الشرعية التي تقر في شرع الله من فهم الواقع الذي ستصدر بحقه تلك الأحكام، وذلك بعد عرضها على كتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم، وما اتفق عليه المسلمون من مصادر التشريع في حال لم يوجد ذكر تفصيلي للمسألة في الكتاب والسنة، ليكون حكماً موضوعياً مبنياً على تصور شرعي مدعم بالنصوص لكل مسألة، وبعيداً عن الهوى والتشهي.

وبكل أسف، وُجد من بني الإسلام في زماننا هذا انضباعٌ بالغرب وإمكانياته المادية والتكنولوجية الحديثة، فأغراه المال، وأزاغ بصره حين رأى فن العمارة والمدنية يرتقي ويزدهر في وقت انتكاسة – مؤقتة – لأهل شرع الله، كل ذلك، دفع العديد من أبناء المسلمين أن ينقلبوا على الصواب من أجل هدف ارتضوه لأنفسهم، دون أن يكترثوا لأبعاد الهدف الذي يسيرون لتحقيقه، فصاروا يروِّجون لبضاعة الغرب وفكره المنحرف، ظانّين أن ذلك هو التقدم.

ومن الفتن التي بدأ قرنها يبرز في مجتمعنا المعاصر، نشوء جمعيات ومنظمات وتشكيلات نسوية، بدأت تتطاول على سماحة شرع الله، وعلى قوانين الدين الحنيف، وتضرب أقوال السادة العلماء بِعُرض الحائط، حين تعقد في عقولها القاصرة مقارنةً بالنمو الاقتصادي أو الثقافي المزعوم عند الغرب.

وإن كنا نادي بأن تأخذ المرأة المسلمة دورها الريادي في المجتمع، وتكون لها مكانتها المرموقة التي نالتها بدراستها وتخصصها وعلمها وقدراتها – ولو مع بنات جنسها – فإننا لا نعفيها من الالتزام بالحدود التي شرعها لها دينها؛ ليحافظ على كرامتها وعِرضها وأنوثتها، لا أن تصبح بوقاً للشيطان يَحرِفُ به النساء والرجال على حدٍ سواء.



ولا بد أن يتنبه العلماء في أقطار المعمورة إلى أهداف هذه التجمعات، ودوافعها ومراميها، حتى لا يؤخذ الإسلام على حين غرَّة، وتصبح نساؤنا تحت شعارات تحرير المرأة، والكفاح للوصول إلى مكانتها مَسُوقةً للانحراف والسفور، فهذه الشعارات البراقة، والعبارات المنمقة لها ما بعدها، وما أجمل ما قاله الشيخ علي الطنطاوي في هذه المسألة، فقد أعطى صورة كاملة ومقتضبة عن أساس هذا النوع من العمل، وصورته حتى لا تزيغ الأبصار وتنحرف المفاهيم، وهو قد بين أساس العمل لما نتحدث عنه بصورة غير مباشرة.

يقول الطنطاوي: ((كل نِحلة من النِّحل الصحيحة والباطلة، وكل جمعية من الجمعيات النافعة والضارة، وكل حزب من الأحزاب الخيرة والشريرة، لكل ذلك مبادئ وأسس فكرية، ومسائل عقائدية، تحدد غايته وتوجه سيره، وتكون كالدستور بالنسبة لأعضائه وأتباعه)) ([٨٨])، بمعنى أن الموجه والدافع في أي عمل هو الجانب الفكري، ولبحث اللجان النسوية والمنظمات الهدامة التي تحاول التطاول على الدين الإسلامي؛ لا بد من فهم فكرها ومنطلقاتها.

لقد وقفت على العديد من منشورات هذه اللجان النسوية في فلسطين، وطالعت مجموعة من كتبهم ومجلاتهم الدورية التي يصدرونها، ووجدت فيها محاكاةً ظاهرة للأسلوب الغربي في بيان الأمور إلا النزر اليسير، فقد استصدرت هذه اللجان صحيفة تساهم في الترويج لأفكارهنّ، ووزعت على أوساط النساء وبعض شرائح المجتمع نشرات تتناول حق المرأة في القانون، وإرشادات للمرأة في مجال حقها القانوني، وهي أمور مفيدة جيدة، وتتساوق مع مقتضى قانون الأحوال الشخصية، ولكن المصيبة الماحقة، تكون في مجموعة من النسوة اللواتي لا يفقهن ما يكتبن، ولأجلهن تم عقد هذا المبحث، فهن من فرط جهلهن يحاولن التمادي على العلماء، والانتقاص من قدرهم، ويحاولن بجهد متواصل أن يغيّرن القانون الخاص بالأحوال الشخصية، لما يتفق ومصلحة المرأة وفق رؤيتهم.

والخطر هنا حقيقي، وبخاصة في مجتمع لا تسوده القوانين، وإنما تحكمه أعراف سائدة، والخشية تتملكنا حين نرى ما استطاعت مثل هذه الجمعيات فعله، حين استصدرت قراراً في بعض الدول يمنع قانون تعدد

---

[٨٨]. تعريف عام بدين الإسلام / علي الطنطاوي / مؤسسة الرسالة – بيروت / الطبعة الحادية عشرة (١٩٨١ م) / ص ٢٩.

الزوجات المُقَرّ بشريعة الله، أو تغيير في مسألة قوانين الجندر، أو عمل باتفاقية السيداو المدمرة، حتى لا تعود الكرّة في بلادنا من جديد.

يصف الدكتور عابد السفياني هذه التوجهات بكلمات موجزة تدلل على ارتباط هذه الأفكار بالمشروع الغربي الاستعماري، فيقول: ((وجاء – الغرب – بعدته الفكرية التي مثّلها الفكر الاستشراقي ليضرب المسلمين بعضهم ببعض، ويجعلهم شيعاً، وينشر الغزو الفكري بينهم، ويستبدل القوانين الوضعية بالشريعة الإسلامية واجتمع الأعداء على هذه الأمة)) ([٨٩]).

تقف وراء هذه المنظمات المدنية في المجتمع الفلسطيني تيارات اليسار الفلسطيني والتيار العلماني بشكل مباشر، فالناشطات في هذه المنظمات هن النشيطات في التيارات السياسية العلمانية واليسارية الموجودة في الواقع الفلسطيني، كفتح والجبهة الشعبية، وحزب الشعب، والجبهة الديمقراطية ونحوها، ونظراً لما تبثه هذه المنظمات من فكر يتصادم مع الدين الإسلامي، كان الواجب على الغيورين على مصلحة الشعب الفلسطيني أن يلتفتوا إلى صياغة هوية المرأة الفلسطينية، وتكوين فكرها وسلوكها بما ينسجم مع دينها وتراثها العظيم، وأن ترعاها المنظمات الأهلية والمؤسسات والفعاليات المجتمعية بوصفها صمام أمان المجتمع الفلسطيني ككل، لا أن يتركوها فريسة بين أنياب المجتمع الغربي؛ النافذ في المجتمع الفلسطيني من خلال مؤسساته الخاصة.

وإذا تم الأخذ بالحسبان أن الدعم المادي ينصب بشكل هائل على المنظمات الأهلية الفلسطينية التي تعمل تحت قناع تحرير المرأة وتعزيز حقوقها، والذي وصل حد الخيال ([٩٠])، فإن هذا الاستهداف الحقيقي للمرأة في عقيدتها وفكرها وعادات شعبها وتقاليده لا بد له من جدار صدّ معاكس، وحاضن فعلي يرتقي بالمرأة سلوكاً وممارسة، لا شعاراً وكلاماً.

---

[٨٩]. المستشرقون ومن تابعهم وموقفهم من ثبات الشريعة وشمولها، دراسةً وتطبيقاً / د. عابد بن محمد السفياني / دار المنارة ـ السعودية / المقدمة / ص (د).

[٩٠]. حيث علمت من خلال مقابلة مع أحد المختصين في مدينة رام الله أن إحدى هذه المؤسسات تعمل سنوياً براس مال يتجاوز ٧٥ مليون شيكل، وهذا رقم خيالي وفلكي، يمكن له أن ينهض بالمجتمع كله.

فمؤسسات تحرير المرأة – لا أدري من ماذا ؟! – تبدأ مع المرأة منذ الطفولة، وتتدرج معها في طفولتها المبكرة، ويغرس العمل المؤسساتي بفعالياته ونشاطاته المختلفة في خلدها مجموعة من القيم السلبية التي تنمو بنموها، وإذا ترعرعت الفتاة وشبَّت؛ فإنهم يزيدون من حجم هذه الأفكار وتركيزها، ويبدؤون ببث الجديد منها، في عملية تراكمية مدروسة، تعطيهم في نهاية المطاف امرأة لا تحمل في جوفها مثقال حبة من إيمان، ليتركوها في المجتمع تعيث فساداً بجهلها وتعنتها غير المدروس وغير المعقول.

التركيز الأهم ينبغي أن ينصب على الفئات العمرية المتوسطة من الإناث، وهي الفئات التي غالباً ما تقع ضحية المؤسسات المدنية الهدامة، وهي الأجيال الناشئة التي تبلغ من العمر ١٢ – ١٨ سنة، حيث تفيد الدراسات الواردة في هذا الشأن بأن الإناث الفلسطينيات اللواتي لم يبلغن من العمر (١٥) عاماً في فلسطين تبلغ نسبتهن: (٣٢ %) من الإناث في المجتمع، فالحديث هنا يتناول ثلث مجتمع الإناث المستهدف وأكثر ([٩١]).

ففي باب بيان أهمية التهديد الفكري والعقائدي للمرأة الفلسطينية من خلال المنظمات غير الحكومية، وعظيم تأثيره في المجتمع تبعاً، يقول الدكتور محمد السيد الوكيل: ((إن وحدة الفكر من أهم وسائل توحيد الاتجاه، لأن الجماعة التي تفكر بطريقة واحدة، وتوجه تفكيرها عقيدة واحدة لا بد أن تكون غايتها واحدة، والفكر هو أهم جوانب الإنسان، فالإنسان ليس إنساناً بجسمه، ولا هو إنسان بهيئته وشكله، ولكنه في الحقيقة إنسان بعقله وفكره)) ([٩٢]).

---

[٩١]. انظر في ذلك: دراسة مسحية أعدت في مدينة نابلس في فلسطين من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ونشرها المركز الفلسطيني للإعلام تحت عنوان: ((المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.. حقائق وأرقام))..

[٩٢]. قواعد البناء في المجتمع الإسلامي / د. محمد السيد الوكيل / دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – مصر / الطبعة الأولى (١٩٨٦ م) / ص ١٩، وهناك كلام جميل يؤيد ما جاء هنا للدكتور جودت سعيد، يتحدث فيه عن طبيعة التغيير الفكري والسلوكي عند المرأة التي تعرضت لهذا النوع من الإعلام، وانظر في ذلك: فقدان التوازن الاجتماعي – مشكلة الزي والملابس – سنن تغيير النفس والمجتمع / د. جودت سعيد / دار الفكر المعاصر – بيروت / الطبعة الأولى (١٩٩٤ م) / ص ١٨.

ولا أتجنى عليهنّ بما قلت – ولا أشمل الجميع هنا – فهناك لجان منهن تحاول اجتثاث جذور الإسلام من هذا المجتمع، فهنّ كالداء يسري في عروق الشعب بلا اكتراث من أحد، وكان الأولى أن يتم النظر في حقيقة دور هذه اللجان وأنشطتها ومراميها، حتى لا نباغَتَ في دستورنا وفي أحكامنا التي نعتز بنسبتنا إليها ونؤخذ على حين غرّة.

ومن باب الإنصاف، فأني وأثناء البحث في آراء اللجان النسوية، للوقوف على نظرتهنّ في مسائل الشرع وقضايا المرأة والأسرة، وجدت أن اللجان النسوية منقسمة إلى ثلاثل طوائف:

الطائفة الأولى: وهي اللجان التي نشأت للطعن في الدين، ونشر المفاهيم المضادة والمغيِّرة لما يفهم من دين الله، وقد مثلتها الأحزاب النسوية التي تنتمي إلى تيارات شيوعية أو ماركسية لا دينية، فهي لا تقر العمل أساساً بموجب القانون الإسلامي.

هذه المنظمات النسوية المدعومة من الغرب تطرح مجموعة من الأفكار التي تمس جوهر العقيدة الإسلامية الغراء، وخصوصاً فيما يخص المرأة، وتدرج في أولوياتها مجموعة من المبادئ التي تستهدف عقل المرأة وكيانها عموماً، لتفرض بعد سلسلة من البرامج والندوات والنشرات المدروسة([٩٣])، وعلى لسان شخصيات يتم انتقاؤها خصيصاً لهذه الغاية، مجموعة من الأفكار التي لا تقرها الشريعة، ولا يوافق عليها ديننا العظيم.

الغريب أن الشخصيات المنتقاة للعب هذا الدور يطلق عليها أوصاف الرفعة المجتمعية من الألقاب والشهادات العلمية التي تجعل لهم قبولاً في المجتمع، لترويج بضاعتهم بشكل أيسر وأسهل([٩٤]).

---

[٩٣]. مثل صحيفة صوت النساء الصادرة عن هذه اللجان والمنظمات النسويةفي فلسطين، النشريات التعريفية بنظام الجندر، واتفاقية السيداو، وحقوق المرأة وفق النظريات الغربية، ونحو ذلك، وقد وقفت على مجموعة من هذه النشريات والصحف، وتابعت ما يصدر فيها من أفكار لا تتفق مع العقيدة الإسلامية، لا لاسيما فيما يخص قانون الأحوال الشخصية الأردني، المعمول به في فلسطين.

[٩٤]. من أمثال هؤلاء الدكتورة إلهام المانع، وهي موصوفة بأنها كاتبة وأكاديمية وباحثة يمنية، دعت نساء المؤمنين إلى خلع الحجاب زاعمة أنه لا علاقة بين قطعة قماش وبين عبادة الخالق وان من ينظر إلى المرأة كذلك فهو يشبهها بوعاء جنسي، ويشبه الرجل

وهذه الطائفة تعمل بحكم الشيطان في مقابل حكم الرحمن، وترفض شريعة الله في مقابل رضاها باتفاقيات السيداو وأنظمة الحياة الغربية وأنماطها، وهذا كفر في الدين، وتنكر لشريعة الله، لا يسع مسلماً في أرجاء الأرض قبوله.

قال تعالى: **{ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ }** ([٩٥])، وقال عز وجل: ((**صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون**)) ([٩٦])، قال تعالى: **{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (١١٢) وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ (١١٣) أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (١١٤) وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}** ([٩٧]).

ويتحدث الشهيد الحي سيد قطب عن وسائل العدو في استهداف الأمة سياسياً واجتماعياً في هذا الجانب فيقول: ((وهناك دسّ جد خطر، لقد دسوا رجالاً وزعامات للكيد بهذه الأمة، فالمئات والألوف كانوا دسيسة في العالم الإسلامي – وما يزالون – في صورة مستشرقين وتلاميذ مستشرقين، الذين يشغلون مناصب الحياة الفكرية اليوم في البلاد التي يقول أهلها: إنهم مسلمون!!.. والعشرات من الشخصيات المدسوسة على الأمة المسلمة في صورة (أبطال) مصنوعين على عين الصهيونية ليؤدوا لأعداء الإسلام من الخدمات ما لا يملك هؤلاء الأعداء أن يؤدوه ظاهرين)) ([٩٨]).

بالحيوان الجنسي، وانظر في ذلك: موقع العربية نت، www.alarabiya.net، في مقالة بعنوان: " باحثة يمنية تدعو لخلع الحجاب وتطالب المسلمات بالتزام الحشمة "، منشورة بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٦ م.

[٩٥]. سورة آل عمران، الآية ٨٥.

[٩٦]. سورة البقرة، الآية: ١٣٨.

[٩٧]. سورة الأنعام، الآيات: ١١٢ – ١١٦.

[٩٨]. معركتنا مع اليهود / للشهيد سيد قطب / دار الشروق للنشر والتوزيع – بيروت / طبعة عام (١٩٩٥ م) / ص ٢٤.

أما الطائفة الثانية: فهنّ المنصفات من النسوة والمتخصصات في مجال القانون، أولئك النسوة قد قمن باستصدار مجموعة نشرات ومقالات ([٩٩]) وقمن بعمل محاضرات وورشات عمل وفعاليات متنوعة، تبين للنساء حقوقهن القانونية بتجرد، مع وجود بعض الأخطاء الناجمة عن عدم فهم تشريعات الدين الإسلامي بصورتها الشمولية التأصيلية.

وأولئك، لا بد من التواصل الإيجابي معهن، وبناء جسور من العلاقات النسوية التخصصية في مجالات العمل والاتصال الجماهيري تؤهل لبناء مفاهيم حقيقية عندهن فيما يخص قضايا المرأة عموماً في نظر الإسلام، وما في ذلك من بيان للشواهد والأدلة والبراهين التي توصلهن كمتخصصات ومتعلمات إلى الصواب من الفهم الإسلامي لهذه المسائل.

والطائفة الثالثة: هي منظمات نسوية موجودة في الواقع الفلسطيني تتعامل مع مسائل حقوق المرأة واتفاقيات التعاون النسوي العالمية ومقررات اتفاقية السيداو التي نشرت وعممت على أكثر من مئة بلد في العالم الغربي والعربي بشكل ساذج، وتقوم ببرمجة أنشطتها وبرامجها التثقيفية من خلال إحضار محاضرات غربيات، أو فلسطينيات متأثرات بالفكر الغربي ليعممن هذه الأفكار المغلوطة والباطلة على النساء في مجتمعنا الفلسطيني.

وهذه المنظمات لا بد من أن تعي حقيقة الدور الخطير الذي ينبني على مثل هذه المشروعات، لا سيما في مجال ما يفرضه البنك الدولي والمنظمات العالمية الداعمة للمؤسسات النسوية في فلسطين من برامج، حيث إن هذه الجهات الغربية لا تقدم دعماً إلا بعد أن تتحقق إلى أين يؤدي ؟ وأين يثمر ؟ وفي أي شريحة وبأي مستوى ؟ فينبغي التنبه والرجوع إلى الفضيلة والصواب.

---

[٩٩]. من هذه النشرات: سلسلة أيتها المرأة تعرفي على حقوقك – وقف الباحث على ٩ إصدارات منها / أصدرها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي / المحامية: حنان ريّان البكري، وقد حملت النشرات العناوين التالية: (المحاكم النظامية في محافظات الضفة الغربية / الشروط الخاصة في عقد الزواج / الميراث / الطلاق والحالات التي يحق للزوجة طلب التطليق بواسطة القضاء /التطور التاريخي للطوائف المسيحية في فلسطين / النفقة).

المطلب الرابع

أهداف هذه المنظمات

يتضح مما تنشره هذه اللجان والمنظمات في مطبوعاتها الكثيرة أن لهذه اللجان تصوراً تعمل لتحقيقه بجهود متواصلة، وبتكاتف ما بين هذه اللجان التي لا تخجل من إعلان مبادئها بكرة وعشياً، وحتى لا أتعدى الواقعية، فإني أترك الحكم للقارئ الكريم على بعض ما نشر في منشورات هذه اللجان، من باب المثل الدارج ((من فمك أُدينُك)). وإليك بعض ما تطرحه.

في صحيفة (صوت النساء) التي يصدرها طاقم شؤون المرأة، والذي يعرِّف عن نفسه بأنه ((ائتلاف نسوي مكون من أطر ومراكز نسوية بالإضافة إلى نساء مستقلات ومهنيات يعملن معاً من أجل مجتمع ديمقراطي يعطي للمرأة حقوقاً متساوية، ولا يميِّز ضدها))([١٠٠])، تقول إحدى المشاركات في كتابة المقالات: ((... واختار ممارسة ذكورته بالطريقة المعتادة، مارس خياراته المفتوحة، والممنوحة من قبل المجتمع والدين والآلهة))!!! وتقول في نفس المقال: ((في الحقيقة، لم أرغب يوماً كأنثى أن أنزلق في فخ التعبير عن الشعور بالدونية وبالضعف والخوف، و لم أحبذ يوماً الترويج لحال النساء يستجدين الوفاء ويؤنبن الرجال لدى تمتعهم بقيمة التفوق الذي لا أعلم كيفية حصولهم عليه، أو من منحهم إياه، في الحقيقة، لا اعلم في الأصل؛ هي منحة مجهول أم نصرٌ منتزع عبر صراع، ولا تعنيني المعرفة)) ([١٠١]).

وبجهلٍ طاغٍ، تقدم النسوة العاملات في هذه اللجان التصورات الغربية وكأنها مسلَّمات لا يشك فيها عاقل، وتسمح للمستشرقات ودعاة الانحراف الغربي بتصدر الصحف والمجلات النسوية التي يشرفن عليها، ومن ذلك: ((البروفيسورة سيكلة فينك من جامعة أولدين بورغ – ألمانيا تحدثت في ورقتها الأساسية والجامعة

---

[١٠٠]. انظر صحيفة صوت النساء / طاقم شؤون المرأة، صحيفة نصف شهرية / العدد ١٧٩ / الكاتبة حياة موسى في خاطرة لها.

[١٠١]. صحيفة صوت النساء / العدد ١٧٩ / الصفحة الأخيرة.. وانظر: تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة / مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مطبعة أضواء – فلسطين / طبعة عام (٢٠٠١ م) / ص ٦٩.

التي كانت بعنوان: " السياسة المرئية، الذاكرة والنوع الاجتماعي، حيث عرضت صوراً وعلقت عليها وظهرت النساء في أعمال فنانين ينتمون إلى العصر الحديث والحاضر، وكنّ مضطهدات وخائفات وبحاجة للمساعدة من الرجل وغيره)) (١٠٢)!!.

ولتنظر إلى ما تقدمه هذه المنظمات في الواقع الفلسطيني، وما تقوم به من ربط لقضايا الصراع مع المحتل الصهيوني مع أفكارهن المشوهة، حيث جاء في أحد مواقعهن على الانترنت: ((أن الاضطهاد المركب للمرأة الفلسطينية ارتبط بالاحتلال، ولكن هناك الموروث المجتمعي الذي لم ينصف المرأة حيث يتم النظر إليها بدونه في أوساط واسعة وان اختلفت الممارسة، فقد ازدادت الممارسات القمعية للمرأة الفلسطينية في الآونة الأخيرة لترتفع نسبة جرائم القتل باسم الشرف وبشكل ملفت للنظر، وعدم إنصافها في سوق العمل الفلسطينية فهناك التفرقة بينها وبين الرجل في الأجر الذي تتقاضاه وفي فرصة العمل مع بعض الحالات الشاذة، حتى أن البعض تعامل مع المرأة كائن مختلف لا يحق له ممارسة الحياة بالشكل الطبيعي)) (١٠٣) وهو الأمر غير الحاصل في الواقع الفلسطيني بالمطلق، وإثارته تضع علامة سؤال حول التاريخ والمضمون والوجهة.

المتأمل لما تطرحه هذه اللجان النسوية، يدرك مقدار الخطر الحقيقي الذي يمكن حصوله على فتياتنا المسلمات جراء أطروحات فكرية مغلوطة، تحاول أن تشذ عن نظام الحق الذي أرسى قواعده رب العزة لتستقيم الحياة، فهم يركزون على أن الإسلام قد هضم حقوق المرأة، وأنه قيّد حريتها، وأن المنجى الوحيد للمرأة في زماننا هذا هو اتباع النظام الغربي في التحرر، حتى تنال المرأة حقوقها، وكأن المرأة في الغرب لها حقوق أصلاً، وكأنهن لا يقرأن عن حوادث القتل البشعة والاغتصاب والفاحشة التي ترتكب بحق النساء، أو أنهن وضعن في آذانهن وقراً حتى لا يسمعن بالإحصائيات التي تتحدث عن مئات حالات الانتحار من نساء المجتمع الغربي، لأنهن لا يفقهن دورهن!! فمنذ متى كان الغرب لنا منارة نقتدي بها ؟؟؟

---

١٠٢. صحيفة صوت النساء / العدد ١٨٢ / تحت عنوان (النوع الاجتماعي في الفن المعاصر والدراسات الثقافية المقارنة).

١٠٣. مقالة بعنوان: المرأة الفلسطينية والاضطهاد المركب، للكاتب: عطا مناع، على الموقع الإلكتروني لشبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين)، www.amin.org. منشورة بتاريخ: ٨ آذار ٢٠٠٨ م.

المطلب الخامس

المنظمات النسوية وقانون الأحوال الشخصية

تحاول المنظمات النسوية في بلادنا أن تحذو حذو اللجان النسوية التي تمالأت على القانون والمجالس التشريعية والبرلمانية في بعض البقاع في هذا العالم، فهن ينظرن إلى أن القانون لا ينصفهن، وأنهن يملكن البديل عن هذا الظلم الواقع بالمرأة!

ولتحقيق هذه الغاية، فقد تقدمت مجموعات – متحدة ومتفرقة – من النسوة بمشاريع صغيرة، ومقترحات تطالب بتغيير القانون المعمول به في فلسطين فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، وقد وضعن نصب أعينهن أن يغيّرن نظام الأحوال الشخصية بقرار حكومي ([١٠٤])، وقد حصلت عدة مناقشات ولقاءات واجتماعات لهذه اللجان حتى تصوغ مسودة لقانون وضعي يلغي العمل بقانون الفقهاء المعمول به، وقد ازداد خطر تلك اللجان مع توسع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

وفي زمن تسوده العشوائية والاضطراب، وجدت تلك اللجان متنفساً لها يمكّنها من الوصول إلى شريحة أكبر من المجتمع، وقد سمعتُ شخصياً التهجم على الإمام أبي حنيفة من على شاشات التلفزة المحلية والدولية، وسمعت الخرافات التي يزعمون أنها حقائق، وما هي إلا كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً..

وقد قدمت اللجان النسوية مشروع قانون عكفت على إعداده مجموعة منهن، وتقدمت به إلى دوائر صنع القرار ليتم إقراره، ولكن القرار رُفض مرات ومرات ([١٠٥])، ولا زالت المحاولات جارية، همّها أن تنال

---

١٠٤. حصلتُ على نسخة من هذا المشروع المتعلق بإقرار قانون جديد للأحوال الشخصية في فلسطين، وفيه محاولات لدس السم في الدسم – كما يقولون – حيث أبقى على بعض النصوص القانونية المعمول بها، وأدرج مجموعة أخرى من القوانين الحديثة التي تخالف مضمون ونص القانون الأساسي للأحوال الشخصية في الشرع.

١٠٥. انظر: مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني / المطبوع بالقدس / ٢٠٠٢ م.

قراراً يغير القانون الموجود لتدخل من خلاله إلى ما بعده، أو أن يقع الأمر الذي حصل في تونس بإلغاء تعدد الزوجات، أو في الأردن من تغيير للقانون القاضي بتخفيف عقوبة الزوج إذا قتل امرأته وهي على فراش الزنا، بحيث يفرض قانون جديد بقتل الزوج إذا قتل الزوجة وهي سافرة على فراش السفاح، ولكن يقظة العاملين للإسلام أفشلت الموضوع بعد إقراره في الأردن ([١٠٦]).

ولقد وقفت على مجموعة من إصدارات اللجان النسائية في فلسطين، ووجدت تناقضاً في بعضها ما بين المطروح فيها وقانون الأحوال الشخصية، كما هو الحال في مسألة نفقة الزوجة، وقد دققت النظر في النشرة الخاصة التي وزعتها الأطر النسوية، و المتعلقة بالنفقة عموماً ([١٠٧]) النشرة الخاصة بنفقة الزوجة منصفة، فقد تم من خلالها تعداد بنود القانون الخاص بالأحوال الشخصية دون زيادة أو تحريف، وذكرت النشرة الجوانب الإيجابية من القانون، كقضية رفع دعوى النفقة في أي محكمة شرعية، لا المحكمة التي يقيم في نفوذها الزوج (المدعى عليه)، وتضمنت النشرة القرارات القضائية الصادرة عن محكمة الاستئناف الشرعية في بعض بنودها ([١٠٨])، وقد قمت بالسؤال عن موقف تلك اللجان من قضية النفقة في مشروع القانون المقترح من قبلهن، وباحثات في قضايا اللجان النسوية ([١٠٩])، وقد تعرفت أن اللجان النسوية التي تطالب

---

[١٠٦]. لقد قمت بعقد سلسلة من اللقاءات مع ناشطات في اللجان النسوية، وقد تبين لي أن العمل على إلغاء القانون يأتي من اللجان الليبرالية التي تحاول تغيير المناهج وفرض فلسفات ممجوجة لا تمت إلى أصالة الدين بصلة، ولكن المحاولات الأثيمة قد باءت بالفشل الذريع نتيجة الصحوة الإسلامية التي اجتاحت المنطقة، الأمر الذي جعل الحكومة الأردنية تتراجع عن القرار الجديد، القاضي بعدم تخفيف عقوبة الزوج إذا وجد زوجته على فراش السفاح بعد اعتراضات قانونية ونقابية قادتها لجان العمل النسوي الإسلامي في الأردن.

[١٠٧]. انظر: نشرة النفقة / المحامية: حنان البكري / مركز المرأة للإرشاد.

[١٠٨]. انظر: النفقة (من سلسلة: أيتها المرأة تعرفي إلى حقوقك) / المحامية حنان ريّان البكري / مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي – القدس / النشرة الثالثة.

[١٠٩]. قام الباحث بعدة زيارات إلى ناشطات في هذا المجال للوقوف على حقيقة الرأي المقترح لهذه اللجان والتجمعات النسوية، وأتقدم بجزيل الشكر للأخوات اللواتي قدمن لي المساعدة في البحث بكل جهد مستطاع، فقد حصلت منهن على خلاصة الآراء، ومجموعات من الصحف والمجلات والمطبوعات التي تصدرها اللجان النسوية في فلسطين.



بتغيير القانون، لا تتطرق بذكر موضوع النفقة فيه، فهي شهادة منهن بالعدل الموجود في القانون بخصوص نفقة الزوجة.

ومسألة نفقة الزوجة في القانون – التي شهدت هذه المنظمات بعدلها في جانب المرأة – مسألة من مسائل عدة، لو فقهت المرأة المتلهفة للفرار إلى الفكر الغربي حقيقة التصور الغسلامي وعدالته في بقية النصوص والتشريعات الإلهية التي جاءت في القانون الشرعي لعلمت أن أقصى ما يطالبن به في منظماتهن لا يرقى إلى الحق الذي أنصف الله تعالى به المرأة.



المطلب السادس

قراءة في اتفاقية السيداو الدولية

في عام ١٩٧٩م، وبرعاية أممية كاملة، وتوافق غربي واضح، قامت المنظمات النسوية في الغرب، بوضع برنامج عمل متكامل يطرحن فيه ما يتعرضن له في مجتمعاتهن من ضغط وتمميز وسوء في المعاملة، واضطهاد عنصري من جانب الحكومات والأزواج على حد سواء، مبينات للقضايا الكبرى الخطيرة التي تتعرض لها المرأة الغربية عموماً من الإجهاض والاغتصاب وتجارة الجنس وتجارة الابناء ونحوها.

هذه اللجان، قامت بالتنسيق مع المنمات النسوية الهدامة الموجودة في العالم العربي لتكون معها في مؤتمر جامع يناقش القضايا الخاصة بهذه الأطروحات، وبرغم أن هذه الشواهد غير معروفة في المجتمعات العربية، ولا تقر بمجملها في دين ولا شرع ولا قانون، فإن المنظمات النسوية سرن في الركب بلا بصيرة، وانخرطن في برامج العمل التابعة لهذا المؤتمر الدولي الخطير.

نقطة الخطر كانت أن هذا المؤتمر، والذي عرف ب ((**مؤتمر القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة**))، **(convention on the elimination of all forms of discrimination against women)(cedaw).** أو ما تعارف عليه المجتمع المدني بعد ذلك باتفاقية السيداو، صار مشروع قانون أممي تم إقناع منظمة الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم ([١١٠]) ببنوده وقضاياه وقوانينه التي وضعتها القائمات على المؤتمر من الغربيات.

جاء في نص الاتفاقية: ((تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:- تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك المرأة والرجل بهدف تحقيق القضاء على التحيز والعادات والأعراف التي تقوم

---

[١١٠]. فالحراك الحاصل من منظمات المجتمع المدني الغربي بدأ في العام ١٩٠٧ م، وشهد توصيات وقرارات قدمت إلى الدول والمجاميع الدولية التي كانت معروفة قبل منظمة الأمم المتحدة.

على فكرة أن أحد الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر أو على أدوار نمطية للمرأة والرجل)) ([١١١])، بمعنى أنه أصبح قراراً معمماً على الدول المشاركة.

وسأقوم بعرض بعض بنود الاتتفاقية حتى يعلم القاصي والداني حقيقة ودعوات هذه المنظمات المشبوهة من حيث المنشأ والتوجه.

- تنادي الاتفاقية بإلغاء قوانين الأسرة واستبدالها بالقوانين الدولية، وتطالب بالثورة على تقاليد المجتمعات والمعتقدات صراحة، وتحتقر دور الأم و الزوجة وتصفه بالجمود والنمطية والتقليدية، ساعية إلى تأليب النساء ضد أزواجهن وآبائهن باسم المساواة لتحقيق البند العشر من هذه الاتفاقية بأنه:- ((من خلال التعليم يمكن تحدي التقاليد والمعتقدات وتحطيم تراث التميز الذي تتوارثه الأجيال وبذلك تتم خلخلة المعتقدات التي تقف عقبة أمام إقامة نظام عالمي أحادي القطب تسهل فيه السيطرة على المجتمعات والحكومات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية، إنه لا ينبغي أن يخلط بين المساواة واختلاف أدوار الزوجين في الأسرة والتعاون و التكامل بينهما ([١١٢])، وفق ما جاء في تفسير المادة العاشرة في البند (ج) منها.

- تنادي البنود (أ) و(د) من المادة العاشرة الخاصة بالتعليم بالمساواة المطلقة فيما يتلقاه الإناث والذكور من أنواع التعليم والتدريب، بالتدريب الحرفي والمهني والتقني الذي يؤهل النساء للقيام بالأعمال الصناعية الشاقة التي تتطلب قوة في العضلات وخشونة في الأيدي وتعرض الحامل وجنينها للأخطار، وقد تتطلب أحيانا ارتداء أزياء خاصة بالذكور تتعارض مع مواصفات الزي الشرعي للمرأة المسلمة.

- تعتبر الاتفاقية الزواج أمراً شخصياً لا علاقة للمجتمع أو الأهل به، فقد عرفته الوثيقة بأنه " ما يجري بين المقدمين عليه (The intending Spouses)، بإرادتهما ورغبتهما الكاملة، ودون أي

---

[١١١]. هذا ما جاء في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية، وفي البند(أ) منها.

إكراه "، وفي هذا التعريف الدعوة إلى إلغاء دور الولي (بالمصطلح الشرعي) عموماً، وهو ما يتنافى مع تعاليم الشريعة الإسلامية حيث اشترط الجمهور موافقة الولي واعتبار العقد باطلاً بدون موافقته.

أما الذي تهدف إليه الوثيقة من هذا التعريف فهو إقناع الشباب بأن أمر الزواج أمر شخصي بحت ولا صلة للمجتمع أو الأسرة به، بل هو بأيدي المقبلين عليه فقط ولا شأن للآباء به، فهو لا يقع إلا بإرادتهما وكامل رغبتهما، وفي هذا تحريض صريح للتمرد على الأسرة، فالوثيقة تنتقده وبشدة، وتدعو الحكومات إلى رفع الحد الأدنى لسن الزواج في قوانينها، و إتاحة كل فرص العمل أمام النساء وتشجيعهن على مواصلة الدراسة لتساعد هذه العوامل على تأخر زواجهن، أو العزوف عنه أساساً، وتحقيق حياة أفضل.

وأي تناقض هذا ؟!!! فالوثيقة من جانب تدعو إلى الحرية الجنسية المطلقة وتعليمها للأفراد في جميع الأعمار، ومن جهة تدعو إلى إرشادهم لطرق منع الحمل وضرورة الإجهاض للحمل الغير مرغوب فيه، وهي بذلك تناقض نفسها فالزواج الشرعي الذي يحصن الفرد ويهذب المشاعر ويحفظ الأفراد من خطورة الأمراض الجنسية لابد من تأخيره والعزوف عنه، والممارسات المحرمة شرعا والمرفوضة فطرة وعقلاً لابد من التقنين لها ونشرها.

والزنا والإجهاض، أمران محرّمان في الشريعة الإسلامية تحريمًا قاطعًا، قال تعالى:- **{الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٢) الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ} [النور: ٢، ٣]** ([١١٣])، وفي هذا دلالة قوية على حرص الإسلام على بناء الأسرة القوية السليمة، وبتره لكل ما من شأنه الإخلال بهذا النظام المتين للمجتمع.

---

[١١٣]. سورة النور، الآيتان: ٣٢ – ٣٣.



المطلب السابع

الجندر كمفهوم تدميري

وفد إلى العالم العربي، وفلسطين، مصطلح جديد لا يمكن فهمه في العقل العربي ولا في الفقه الإسلامي، لكونه منافياً لطبيعة التكوين البشري والتكوين الشرعي، وفلسفة الزوجية في الحياة التي يقوم عليها كل شيء، حيث يقول تعالى:{ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }([١١٤])، ومع أنه مصطلح غربي من حيث المظهر والجوهر، إلا أن المنظمات النسوية في فلسطين تلقفته وبدأت بإشاعته وترديده بغير وعي أو بوعي منها على المجتمع النسائي الفلسطيني المحافظ.

يقصد به عند مستخدميه: المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية.

.بمعنى أن التكوين البيولوجي سواء للذكر أو للأنثى ليس له علاقة باختيار النشاط الجنسي الذي يمارس، فالمرأة ليست امرأة إلا لأن المجتمع أعطاها ذلك الدور وكذلك الذكر، ويمكن حسب هذا التعريف أن يكون الرجل امرأة، وأن تكون المرأة زوجاً تتزوج امرأة من نفس جنسها وبهذا تكون قد غيرت صفاتها الاجتماعية وهذا الأمر ينطبق على الرجل أيضاً.

إن دعاة الجندر في عالمنا الإسلامي وأغلبهم مما يسمى بجمعيات تحرير المرأة يغفلون أو يتغافلون عن نتائجها السلبية والتي تؤدي إلى خراب المجتمعات وهدم الأسر وهلاك المرأة والرجل على حد سواء، ومن هنا؛ كان العمل على هدم الأسرة، فالأسرة هي مؤسسة برجوازية ظالمة تسجن المرأة حسب قولهم، وتقف أمام تطورها وتمكينها.

لذلك فهذه المنظمات تطالب بضرورة إعطاء الاعتبار للعلاقات المتساوية داخل الأسرة؛ فلا فرق بين رجل وامرأة، ولا أب وابن، وهي بذلك تنزع مسؤولية الآباء تجاه أبنائهم، وتحد من سلطتهم في توجيه الأبناء،

---

[١١٤]. سورة الذاريات، الآية: ٤٩.

كما و تدعو إلى عدم حصر الأدوار بين النساء والرجال داخل الأسرة في قوالب نمطية جامدة، وهي دعوة للتمرد على الأدوار الطبيعية لكل من الرجل والمرأة داخل الأسرة من ناحية، ودعوة للقضاء على العلاقات الأسرية المميزة من تراحم ومودة واحترام.

ومع ما يشكله هذا المصطلح من تصادم فعلي ومباشر مع الشريعة الإسلامية التي كرمت المرأة، ورفعت من شأن الأسرة وجعلتها محضناً تربوياً توجيهياً يشكل اساس المجتمع وقوامه، إلا أني أود أن أشير غلى بعض ما يترتب على اعتبار هذا المصطلح في العالم العربي وفلسطين تحديداً حتى يكون الجميع في صورته، وحتى يقف الجميع أمام مسؤولياته تجاهه.

١. أن الأسرة هي الإطار التقليدي الذي يجب الانفكاك منه، والعودة إلى الواقع الغربي المتفلت، والذي جر للغرب كل الويلات الموجودة، والتي لا يقوى على الفكاك منها.
٢. من حق الإنسان أن يغيّر هويته الجنسيّة وأدواره المترتبة عليها، فمن حق المرأة أن تكون سحاقية، ومن حق الرجل أن يكون لوطياً.
٣. من الظلم أن تُعتبر مُهمّة تربية الأولاد ورعايتهم مهمّة المرأة الأساسية، وأن اهتمام المرأة بشؤون المترل نوع من أنواع التهميش لها.

هذا تجاوز لجميع الخطوط الحمراء، فهذه المنظمات بأفكارها المسمومة تعتدي على الدين والقيم والأخلاق والأعراف وتراث الحضارات وتضرب به عرض الحائط، وتضع تشريعاتها الخاصة المخالفة لكل قيمة إنسانية ودينية فاضلة.

إن هذا جزء من المكر الغربي ضد دين الله تعالى، قال تعالى: **{وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ}** (١١٥)، ويرشدنا الله تعالى إلى عكس ما يطرحون فيقول: **{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا }** (١١٦).

ثم إن الإسلام قد بيّن علاقة هذه الأسرة بالمجتمع الكبير، وصلتها بالأسرة الكبيرة، أو يمكننا القول بأنها الأمة، كما قال تعالى: **{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}** (١١٧).

ومن الناحية البيولوجية: من المعروف أن الكروموسومات هي عبارة عن مادة بروتينية موجودة في نواة الخلية الحية وتحمل الصفات الوراثية المميزة. عدد الكروموسومات في الخلية الحية ٤٦ كروموسوم، منها ٤٤ تجتمع على شكل أزواج تكون مسؤولة عن تشكيل تفاصيل خلق الإنسان فيما بعد، بينما يكون الزوج الأخير من الكروموسومات مختلفا، إذ به يتحدد جنس الجنين ذكراً أم أنثى، فإذا كان الكروموسوم x صار أنثى، وإذا كان y صار ذكراً، وبذلك يكون اختلاف الجنسين ناشئاً من بداية الخلق.

ومع أنه لم تفرق أي رسالة من رسالات الأنبياء بين الذكر والأنثى، بل إن القرآن الكريم خص بالذكر الكثير من النساء العظيمات، فوردت فيهن قصص قرآنية تحمل الكثير من العبر والعظات، فهذه امرأة فرعون، وهذه أم موسى، وهذه مريم البتول، وغيرهن، فإن المساواة التامة بين الرجل والمرأة في القيمة

---

١١٥. سورة الأنفال، الآية: ٢٠.

١١٦. سورة النساء، الآية: ١.

١١٧ – الحجرات:١٣.

الإنسانية والتكريم الرباني لكليهما متحقق، والتكامل والاشتراك في أداء الواجبات التي فرضها الشرع عليهما لم تجعل الشرع يهمل الفصل بين الاثنين فيما يتعلق بوظائفهما الفطرية والكونية، باعتبار ما ركب الله تعالى في كل منهما من فطرة تتضمن إمكانات واستعدادات بدنية وعقلية ونفسية تميز أحدهما عن الآخر، وتبين في قوله تعالى: ((**وليس الذكر كالأنثى**))([١١٨]) مقصود الشارع من المسألة.

يبين الصحفي الفلسطيني الأستاذ محمد هاشم في تحقيق صحفي له طبيعة الفكر ووسائل نشره وتعميمه على المرأة الفلسطينية فيقول: ((الهجمة الفكرية والثقافية الشرسة التي تدعمها أجهزة إعلامية ينفق عليها بلايين الدولارات، وتقف وراء برامجها عقول مفسدة، ومفكرون لا هم لهم إلا تقويض بنية مجتمعاتنا من أساسها، هذا الأساس الذي تمثل المرأة ركنه الركين)) ([١١٩]).

ولا بد للباحث أن يشير هنا إلى ما أورده الدكتور عبد الله الطريقي عن حكم بث هذه الأمور بين المسلمين والمسلمات حيث يقول: ((باستقراء واقع الثقافة الأجنبية، يتبين أنها لا تخلوا من واحد من ثلاثة أمور: إما نافع، وإما ضارّ، وإما ما لا نفع فيه ولا ضرر... وأما الضار منها كالفكر الديني بصفة عامة، مما يتعلق بالعقائد والتصورات والعبادات ونحو ذلك، ومثل الفكر الإلحادي كله بنظرياته وفلسفاته، سواء كان ضرره على الدين أو النفس أو العقل أو المال أو العرض، فمثل هذا لا يجوز أخذه أو نشره في بلاد المسلمين، مهما كانت الدوافع، وأيّا كانت الوسائل أو الأساليب)) ([١٢٠])، وفي الكلام بيان وتأصيل.

---

[١١٨]. سورة آل عمران، الآية: ٣٥.

[١١٩]. دور المرأة المسلمة في العمل السياسي / تحقيق صحفي للأستاذ: محمد هاشم / الطبعة الأولى/ مطبعة الاعتصام – الخليل - فلسطين / ص ١٢.

[١٢٠]. الثقافة والعالم الآخر – الأصول والضوابط – دراسة تاصيلية / د. عبد الله بن إبراهيم بن علي الطريقي / دار الوطن للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض/ الطبعة الأولى(١٤١٥ هـ)/ ص ١٠١ – ١٠٢.. وكذلك: المرأة في الإسلام / مرجع سابق / ص ٩ و ص ٣٧.

ومن المفيد التذكير بقول الشاعر العربي المسلم:

ربّوا البنات على الفضيلة إنها   في الموقفين لهن خير وثاقِ

وعليكمو أن تســـتبين بناتكم   نور الهدى وعلى الحياء الباقي ([١٢١])

[١٢١]. من كتاب: المرأة في الإسلام – بنتاً وزوجة وأما / د. ليلى حسن سعد الدين / دار وائل للنشر والتوزيع – الأردن / الطبعة الثانية (٢٠٠٤ م) / وفيه الكثير من القيم الإيجابية والهادفة.



المبحث الثالث

مواجهة التحدي عملياً

المطلب الأول

مواجهة المنظمات المدنية النسوية السلبية

حرص الإسلام على دحر مظاهر الفتنة والفساد، وطمس بذار الشر والتشكيك التي تفتك بالمجتمع، ووأد المقدمات التي تقود إليها، معرفة منه بمخاطرها الحقيقية والفتاكة، وحفاظاً على نسيج المجتمع المتجانس، لتتربى أجيال المجتمع بشكل سوي في أحضان أسرة متوازنة متكاملة رزينة ([١٢٢])، وبخاصة: في ظل الانحلال التدريجي المتعمد للنسيج الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني بفعل الاحتلال الصهيوني الذي يستهدف المجتمع بكل مكوناته ([١٢٣]).

يقول الشيخ علي الطنطاوي في بيانه لطبيعة الحقوق الممنوحة للمرأة في الغرب تبصيراً للفتاة المسلمة كيلا تخدع: ((إن علينا أن نُفهم الفتاة العربية، أو الفتاة المسلمة، حقيقة لا نزاع فيها، سمعنا عنها من الثقات، ورأيناها، رأيتها أنا في أوروبا رأي العين، وهي: أن المرأة في أوروبا ليست سعيدة ولا مكرمة، إنها ممتهنة،

---

[١٢٢]. انظر في ذلك: تنظيم الإسلام للمجتمع / الإمام محمد أبو زهرة / دار الفكر العربي – القاهرة / الطبعة الأولى (١٩٦٥ م) / ص ٥٨ – ٦٠.

[١٢٣]. انظر في ذلك للتوسع: وضع عمال الأراضي العربية المحتلة – تقرير المدير العام – ملحق / ص ٣ – ٧.



إنها قد تكرم مؤقتاً، وقد تربح المال ما دام لديها – الجمال – فإذا فرغوا من استغلال جمالها، رموها كما ترمى ليمونة امتُصَّ ماؤها)) ([١٢٤]).

لذلك، كان لا بد من قيام عمل مؤسساتي ناضج، يتناول اهتمامات المرأة الفلسطينية، والفتاة الفلسطينية، ويوفر لها مكاناً آمناً لتمارس فيه نشاطاتها، وتعبر فيه عن طموحاتها وذاتها، دون المساس بهويتها الدينية أو الفكرية، وبعيداً عن التشدق والتعصب، حتى يتم الوصول إلى عمل بانٍ مؤثر، يخدم المجتمع، ويحافظ على كيانه متماسكاً موحداً قابلاً للحياة المدنية الحرة، الحياة المدنية الفلسطينية؛ على النمط والطراز الفلسطيني.

نقطة الانطلاق تكون بأن تقود المرأة المرأة، وتقود المرأة المؤسسة العامة التي تخدم بنات جنسها، لما في العمل المؤسساتي من آفاق جديدة تقود المرأة في فضاء العمل الناضج الفاعل ([١٢٥]).

ولا يتم النمو بالهيمنة على المؤسسات النسوية من قبل الذكور، بل بإتاحة المجال أمام المرأة المسلمة أن تثبت جدارتها في الحياة المدنية عبر تشكيل المؤسسة، وتنظيم العمل فيها، وتأهيل الكادر، وتفعيل أوجه النشاط المختلفة، لتكون في المجتمع نخبة من القيادات المسلمات، ورعيل متمكن من الفاعلات على الصعيد المجتمعي والمؤسساتي، لديهن القدرة على الثبات في هذا الصخب الداوي، لأنه بغير ذلك يكون المجتمع دائراً في حلقة مفرغة، وساعياً وراء مكانة مجهولة للمرأة، لا تُعرف إلا من خلال الخطب والشعارات.

هذا الأمر نبَّه إليه العلماء المعاصرون، وأوجبوا التفكر فيه لصياغة مناهج عملية واقعية قابلة للتطبيق في الواقع، يمكن لها أن ترقى بالمرأة التي هي مفتاح النجاح الحقيقي، حيث جاء في أقوال العلماء ((وفي هذا

---

[١٢٤]. موقفنا من الحضارة الغربية / علي الطنطاوي / دار المنارة للنشر والتوزيع – جدة / الطبعة الثانية (٢٠٠٠ م) / ص ٩٥ – ٩٦.

[١٢٥]. فالمؤسسة هي ميدان تحقيق الذات، وإثبات القدرات وتفعيلها، وهي ميدان رحب لانطلاق العمل النسوي والجماهيري بصورة فعلية منهجية، وانظر في ذلك: تعزيز المنشآت المستدامة – التقرير السادس / مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٦/ ٢٠٠٧) / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م) / الملخص التنفيذي، ص ١٠٧ – ١١٣.

السياق؛ نرى من المفيد التذكير بحقيقة أن التنمية الشاملة الحقيقية لكل بلد إنما تمر عبر إدماج المرأة في التنمية)) ([١٢٦]).

والمرأة الفلسطينية الماجدة قادرة على التعاطي مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ([١٢٧])، وأثبتت قدرتها على التعاطي في الجوانب الأخرى كميادين الثقافة والصحة ونحوها ([١٢٨])، وعلى المفكرين عدم إغلاق الأبواب في وجه نموها المهني والمؤسساتي تحت ذرائع متعددة، بل لا بد من إشراك المرأة في ساحة العمل التعاوني ([١٢٩])، والمساواة في أسواق العمل بين المرأة والرجل بإطار كفالة أنوثة المرأة وشرفها([١٣٠]) وديمومة التأهيل النسوي في القدرة على التعاملات المالية المختلفة ([١٣١]) ليكون لها دورها في العمل الاقتصادي البناء على غرار الدور الممنوح للمرأة الغربية ([١٣٢]) ولكن وفق ضوابط الشرع

---

[١٢٦]. تنمية الموارد البشرية العربية / ص ٨٠.

[١٢٧]. فقد كانت نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في النشاطات الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٨٠ تعادل (٨.٨ %) من المجموع العام، وقد أخذت هذه النسبة بالازدياد بشكل مطرد، وانظر في ذلك: الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني / منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت / المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية / الطبعة الأولى (١٩٨٥ م) / ص ١٢٨.

[١٢٨] Look: WOMEN IN THE (ECE) REGION – ACALL FOR ACTION / UNITED NATIONS – NEW YORK AND GENEVA / F. P (١٩٩٥) / P. ٤٧ - ٥٩.

[١٢٩]. انظر في ذلك: ديناميكية التعاون كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية / محمد أحمد داؤد / مطبعة دينا الحديثة – الخرطوم / طبعة عام (٢٠٠٢ م) / ص ٢٧٣ وما بعدها.

[١٣٠]. LOOK:GENDER IN EQUALITY IN THE LABOUR MARKET / OCCUPATIONAL CONCENTRATION AND SEGREGATION / JANET SITANEN AND JENNIFER JARMAN AND ROBERT M. BLAKBURN / INTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA / F. P (١٩٩٥) / P. ٨٧ – ١٢٠.

[١٣١]. look: ALTERATIVE SCHEMES OF FINANCING TRAINING / EDITED BY: VLADIMIR GASSKOV / INTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA / F. P (١٩٩٤) / P. ٤.

[١٣٢]. look: WOMEN IN THE (ECE) REGION – ACALL FOR ACTION/ P. ٤٣ - ٤٥.



الحنيف، وبما لا يخل بمسؤولياتها تجاه الأسرة ([١٣٣]) فهذا مما يؤدي إلى إدماج المرأة في العمل المجتمعي بصورة فاعلة ومؤثرة.

حصل هذا الأمر بصورته المقبولة شرعاً في جمهورية السودان عندما خاضت المرأة نضالات عديدة لتحصل على حقوقها في المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعبر عنه البعض بمصطلح (الحريم والتحرير) ([١٣٤])، حتى باتت المرأة عضواً فاعلاً في الوزارات والبرلمان والسفارات ([١٣٥]) والنقابات والهيئات الحكومية والأهلية ([١٣٦]).

والمرأة الفلسطينية ليست أقل شأناً من غيرها، بل لديها من الخبرة والدربة والإمكانات العقلية والتخصصية ما يؤهلها لأن تكون سباقة في هذا الجانب التنموي، لقطاع المرأة بالدرجة الأولى، وللمجتمع ككل في المرتبة الثانية، لا سيما إذا تحقق الربط والتكامل بين العمل المؤسساتي وبين الغطاء الحكومي الداعم ([١٣٧])، وما يعنيه ذلك من إيجاد فرص عمل حقيقية للشابات والفتيات وقطاع المرأة عموماً ([١٣٨]).

ولد بد لمواجهة المشروع النسوي الهدام أن يقوم مشروع غسلامي أصيل مقابل، يصطدم به جسماً بجسم، وفكرة بفكرة، وعقيدة بعقيدة، وحجة بحجة، ليبقى ما ينفع الناس ويذهب الزبد.

---

[١٣٣]. look: WOMEN IN THE (ECE) REGION – ACALL FOR ACTION / P.٦١.

[١٣٤].انظر في ذلك: أثر جهود الإنقاذ في تزكية المجتمع – سلسلة إصدارات الوعد الحق (٣٠) / المركز القومي للإنتاج الإعلامي / الشيخ عبد الجليل النذير الكاروري / دار الفكر – بيروت / الطبعة الأولى (٢٠٠٥ م) / ص ٥١.

[١٣٥]. ففي مرسوم رئاسي واحد، قام رئيس الجمهورية السودانية بترقية سبع من النساء إلى رتبة سفير معتمد ليقمن بتمثيل السودان في الدول المختلفة، وقد كان ذلك بتاريخ ٥/٩/٢٠٠٧ م.

[١٣٦]. وقد حضرت بعض الأنشطة للاتحاد العام للمرأة السودانية واستمعت إلى بعض الخطابات من القيادات النسوية هناك، ولمست مقدار التقدم الفكري والعملي في مجال إشراك المرأة في العمل السياسي والاجتماعي بشكله المتزن، الذي يعطي للمرأة حرية العمل والإبداع في ضوء ثوابتها ومنطلقاتها الدينية والفكرية الخاصة.

[١٣٧]. انظر في آثار ذلك: ديناميكية التعاون كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية / محمد أحمد داؤد / مطبعة دينا الحديثة – الخرطوم / طبعة عام (٢٠٠٢ م) / ص ١١٢ – ١٧٢.

[١٣٨].انظر: الشباب: سبل الوصول إلى العمل اللائق – التقرير السادس / النهوض بعمالة الشباب – رفع التحدي / مؤتمر العمل الدولي (الدورة ٩٣ / ٢٠٠٥) / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٥ م) / ص ٢٩.

يتحقق ذلك من خلال إبداع النساء المسلمات والأطر التنظيمية الإسلامية في تنظيم عمل مؤسساتي ناضج، وجهد نقابي إبداعي يؤصل لحقيقة الفهم الإسلامي لدور المرأة ومكانتها في الغسلام، ويبين عوار هذه التنظيمات اللادينية والشيوعية والعلمانية التي تنشر الفكر الغريب في بيئتنا الإسلامية.

هذه المنظمات الأهلية والمدنية المستقلة، ينبغي أن تحدد لنفسها مهمة محددة، أو قطاعاً محدداً، وتعمل في ذلك المجال أو الإطار بتخصصية وحسن إدارة وتكامل، " كالصحة، والبيئة، والمرأة، والتعليم، وحقوق الإنسان، ولجان إحياء التراث، والدفاع عن الطفولة..الخ "، على أن لا تكون مرتهنة لتمثيلات الواقع، ولا تطرح على نفسها مشكلات سياسية واجتماعية وثقافية و اقتصادية عامة، وإنما تعمل على حل المشكلة جزئياً، وبشكل محدود وتراكمي.

ومن المحتم أيضاً، أن يتم تشكيل المنظمات الدفاعية، والمنظمات الريادية في المجال الثقافي، لتترك المرأة الفلسطينية المسلمة بصماتها واضحة أمام مرأى العالم وسمعه، ولترد السحر إلى عنق الساحر، انطلاقاً من فهمها العميق لدور النقابات والمنظمات في البناء الوطني الشامل ([١٣٩]).

ولا بد من تنبه العاملين والعاملات في هذا الشأن إلى أن تغلغل مصطلحات منظمات المرأة السلبية وشعاراتها الغربية في الدول العربية مثلاً، ودول العالم الثالث أيضا، أدت إلى تعمق مظاهر الانحدار السياسي، وإشاعة مظاهر التخلف الاقتصادي، والتبعية على الصعيد الاجتماعي، وتراكم هذه الحالة سيؤدي إلى مزيد من الإخفاقات والنكوص ما لم يتضح الفهم، وينقلب إلى سلوك يحمي المجتمع ويصون استقراره في كل الجوانب.

هذا العمل بإطاره النظري يجعل من هذه الشبكة من المنظمات غير الحكومية تمثل قوة جديدة قادمة على المستوى السياسي، تتناول الكثير من القضايا التي ليست في أجندة وأطروحات الحكومات المحلية، ولا في أجندة القطاع الخاص في كثير من دول العالم، فهي كيان قائم بذاته يساهم بشكل فعلي ومركزي في ترسيم

[١٣٩].انظر في ذلك: مؤتمر الحوار النقابي – ورقة عمل / دور النقابات في البناء الوطني / حسن محمد علي – أمين مال اتحاد نقابات عمال السودان، وهي ورقة عمل قيمة وشاملة.

السياسات العامة في الجوانب السياسية والاجتماعية والتنموية والثقافية المختلفة المتلعقة بالمرأة وقضاياها والدفاع عن حقوقها ([١٤٠]).

---

[١٤٠]. انظر في ذلك: جريدة الشرق الأوسط / العدد ١٠٢٦٦ / منشور بتاريخ ٦/١/ ٢٠٠٧ م / مقال بعنوان: قوة الضغط القادمة / عبد الملك بن أحمد آل الشيخ.



المطلب الثاني

تكوين جماعات الضغط في الواقع الفلسطيني

لا يتأتى لهذا المجتمع المدني النسوي في فلسطين أن يأخذ دوره على مسرح الأحداث إلا إذا تحرك في الواقع الفلسطيني بقوة مؤثرة تحدث التغيير والارتقاء من خلال ضغط مباشر على النظام السياسي الفلسطيني، وإجباره تحت حراك الشارع أو من خلال المفاوضات على أن يقدم الحلول لمشكلات الطبقات المعدمة والفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني.

ولأن الضعيف عاجز عن تغيير واقعه، وهو عن تغيير الواقع العام أعجز، فالسياسة لا تقيم وزناً لمن ارتضى أن يضع نفسه على هامش الأحداث، ولا تأخذ بعين الاعتبار من يتنحى في المحن والشدائد، بل تضع نصب أعينها من يقول (لا)، أو (أريد هذا) أو (لا أقبل) كفئات يجب أخذ رأيها وردود فعلها قبل تقرير أي سياسة.

من هنا، نشأت الحاجة إلى تكوين جهات ضغط تنطلق من المجتمع وباسمه تنطق، تحمل همومه الحياتية واليومية لتضعها على جدول أعمال الساسة في كل محفل، حتى يكون عملها وحراكها ذا أثر فعلي على الواقع، وحتى يكون للجهد والمال المبذول في هذا الحراك مردود مقبول بنظر الشارع الفلسطيني.

وللحقيقة؛ فإن الشارع الفلسطيني قد افتقد هذا النوع من العمل السياسي والاجتماعي ردحاً من الزمن، وكانت كثير من المحطات التاريخية والمصيرية في مسار القضية الفلسطينية متعلقة بوجود نوع من هذا الجهد الضاغط، ليس على صعيد تنمية المجتمع وتطويره فحسب، وإنما في مجال إحقاق حقوقه التاريخية والدينية والوطنية على أرضه وترابه.



يقول الباحث الفلسطيني عزت عبد الهادي: ((كما أن العلاقة ما بين استراتيجية الضغط على صناع القرار، وبناء الوعي الجماهيري والتعبئة الجماهيرية تكاد تكون غائبة، أي أن الربط بين العناصر المختلفة لبرنامج مهني يتعلق بالتعبئة والضغط: " أبحاث السياسات، التشبيك وبناء التحالفات، بناء المرجعيات الجماهيرية، الإعلام، الضغط، البناء المؤسساتي " تكاد تكون معدومة)) ([١٤١]).

وإذا قيس الواقع الفلسطيني بغيره من الشعوب والمجتمعات، فإن تأثير جهات الضغط في كثير من دول العالم– لا سيما الغربية منها– قد أدى إلى تغيير منحنى العمل السياسي أكثر من مرة([١٤٢])، وأعطى للمجتمعات التي تتحرك فيها جماعات الضغط الفاعلة حقوقاً وحريات لطالما افتقدها الشعب الفلسطيني المبتلى.

حتى لا تكون هذه الجهات مفرغة من مضامينها، أو مسميات جوفاء لا أثر لها على الحالة الفلسطينية ([١٤٣])، فإن من أولى الأولويات أن يتنبه الساسة في المجتمع، ورواد العمل الحزبي، والفاعلون في القطاع المؤسساتي، وأصحاب السبق في المجال النقابي إلى ضرورة العمل من خلال إطار ضاغط قوي، لا من خلال جهد فردي مبعثر، وذلك من خلال أمور عديدة، أذكر أهمها:

١. أن تتكون عند النخب العاملة في هذه الجهات صورة تمكنهم من تحديد مضمون العلاقة ما بين الدولة من جهة، والفرد الفلسطيني من جهة ثانية، والمجتمع المدني من جهة ثالثة، وذلك من خلال فهم عميق، وإجراء حوار موضوعي وجدي وعميق ومتزن حول مجموعة مبادئ من شأنها تنظيم العلاقة ما بين هذه الأطراف، لأن بقاء الفجوة بين هذه الجهات التمثيلية كبيراً يعني تكريس واقع التسلط من النظام السياسي الحاكم، نظراً لافتقاد آليات التنسيق، وكيفيات التعاطي مع القضايا المختلفة، في مجال

---

[١٤١]. المنظمات غير الحكومية / عزت عبد الهادي / على الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني على الانترنت/ موضوع بعنوان: رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية "ورقة مفاهيم".

[١٤٢]. وبالذات في المجتمعات الأوروبية وأمريكا، حيث يتعلق الوجود السياسي ويرتهن بالجهات الضاغطة، التي باتت عاملاً أساسياً في رسم السياسات المصيرية للدولة.

[١٤٣]. كما هو الحال في الواقع الفلسطيني القائم، حيث تم تشكيل العديد من التجمعات النقابية وأطر العمل المؤسساتي في فلسطين في أكثر من مسمى، ولكنها ظلت في إطار الإحجام عن التدخل في القضايا الكبرى للشعب الفلسطيني.

السياسة الاقتصاد والتنمية والحريات ونحوها، وهذا الأمر يطلق يد المتنفذين في النظام السياسي ليفعلوا ما يشاؤون، في ظل غياب الجهات ذات العلاقة.

٢. المساهمة بفعالية في بناء مجتمع مدني قوي وقادر، قائم على أساس الحكم وسيادة القانون، لأن المجتمع المدني لا يمكن له أن يكون فاعلاً بدون تنظيم علاقاته مع السلطة الحاكمة، وخاصة على صعيد الإطار القانوني، وأن تكون هذه المساهمة منطلقة من مصالح وأولويات المجتمع المحلي، وحاجاته التنموية والارتقائية المحورية، وحين يتحدث الباحث عن علاقة الجهات الأهلية التي تريد أن تشكل عامل ضغط على النظام السياسي مع هذا النظام، فإنه يضع ذلك مقيداً بكون هذه العلاقة منطلقة من حاجات المجتمع، فالحوار لأجل الحوار كارثة، والتفاوض على الأمور العامة مضيعة للوقت والجهد والطاقات، والعمل بعيداً عن تطلعات الشارع الفلسطيني سيزيد البعد بين المواطن والمؤسسات الأهلية لكونها لا تمثله فيما يطمح إليه.

٣. التأثير المستمر بالقوانين والتشريعات، والأنظمة والإجراءات والسياسات العامة لصناع القرار بشكل عام، والتواصل مع القيادات الحزبية لتأمين الضغط البنّاء والإيجابي، الذي يحقق المصلحة العامة للمواطن والوطن عموماً، وللشريحة النسائية التي يراد تمثيلها التطوير الدائم لها على وجه التحديد.
يتحقق ذلك من خلال فهم هذه المنظمات أو الاتحادات لطبيعة الظرف السياسي، ومنطوق القانون ومفهومه، والربط بين هذا وذاك من أجل إيجاد حالة من الاستقرار المجتمعي، تضمن حق المواطنة الكاملة، وترقى بالفرد إلى عالم الحرية الفكرية والسياسية والنقابية، والتي تشكل بدايات العمل التنموي المثمر.

ولا يكفي هنا أن تتخذ هذه المنظمات والهيئات الأهلية موقف الطاعن المعارض، لأنها بذلك تزيد المشكلات ولا تحلها، بل تكون جزءاً أساسياً من هذه المشكلة، وإنما عليها أن تقدم البرامج والحلول، والصيغ التوافقية بين التيارات السياسية والسياسات المعمول بها، وأن تتحرك بأفق واسع في مجال سنّ القوانين واستصدارها، لتوافق حق المواطن بالعيش الكريم.

٤. التأثير بالرأي العام الأقليمي والدولي، ففي ظلّ حملة إعلامية مسعورة يشنها الاحتلال الصهيوني والقوى الاستعمارية العالمية، يحتاج الشعب الفلسطيني كأولوية هامة في أجندة العمل الخاصة به إلى جبهة ضاغطة على المجتمع الدولي، والرأي العام العربي والأوروبي والعالمي من أجل نصرة الحقوق الوطنية الفلسطينية، وردع العدوان الصهيوني، ووقف المجازر والتشريد والاغتيالات والسجون، وبيان الانتهاكات اليومية بحث النساء الفلسطينيات على الحواجز الصهيونية وفي السجون وفي البيوت الآمنة.

وعلى المنظمات الأهلية أن تنطلق في هذه الناحية مسلّحة بوعي ومنطق، وحكمة ودبلوماسية في الخطاب، حتى تستطيع التأثير الإيجابي في شعوب العالم باتجاه الالتفاف على حق الشعب الفلسطيني، ونصرته في قضاياه العادلة، دون أن تضع في اعتبارها أن كل من هو غربي فهو مجرم، فالشعوب الغربية بعيدة عن الحدث السياسي، وليس أمامها إلا أن تصدق ما يصلها من خلال الإعلام، والسبق هنا لمن جدّ وأبدع.

٥. أن لا يغيب عن نظر المجتمع المدني الراغب في الضغط أن دور المنظمات الأهلية والمؤسساتية في متابعة عملية الإصلاح دور مركزي وفاعل، وأقصد به الإصلاح العام في أداء النظام السياسي، وتحقيق المكتسبات الخاصة بالنساء وبالمواطنين وبمنظمات المجتمع المدني، لأن ذلك يعتبر الخطوة الأولى في الاتجاه السليم ([١٤٤])، ويتمثل ذلك من خلال المتابعة الدقيقة لما يصدر عن الجهات الحاكمة من قوانين تتعلق بالإنسان الفلسطيني، والواقع الفلسطيني العام، وقوانين المجتمع المدني، ليتم بعد ذلك التدخل في الضغط على النظام لتطويع القوانين وتحويرها وفق المصلحة العامة، هذا إذا لم تمكن المنظمات من المشاركة في صنع القرار أصالةً.

ولأن الأنظمة تميل بطبعها إلى حب فرض العمل التسلطي المربوط بها، فإن من واجب التيارات والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني غلّ يد السلطة عن انتهاك القانون، أو التعدي على الملكيات الفردية أو العامة، أو تهميش القوانين المتعلقة بحريات الأفراد والمؤسسات، فالرقابة المطلوبة هي طور تمهيدي لفرض القانون، وللضغط باتجاه تعديل القوانين لتطوير الواقع العام.

---

[١٤٤]. انظر في ذلك: المنظمات غير الحكومية / عزت عبد الهادي / على الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني على الانترنت / موضوع بعنوان: رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية "ورقة مفاهيم".

٦. أهمية تطوير أوضاع المنظمات والتيارات والحركات الاجتماعية والنقابية النسوية الداخلية، وتعزيز بنائها الشورى القائم على التفاهم والسعي للأفضل، وتعزيز مبادئ الحكم السليم فيها لكي تتمكن من الاستجابة للمتطلبات الجديدة التنموية والمجتمعية والسياسية.

وفي الإطار ذاته، فإن على المنظمات المختلفة أن تبادر إلى فتح باب العضوية فيها لتستوعب الكفاءات والطاقات الموجودة في المجتمع، ولضمان أن يسري في عروقها دم جديد، وهمة مستحدثة، وهي عوامل هامة في التأثير والضغط ورسم السياسات.

٧. تطوير الوعي المجتمعي، لأن الوعي في المجتمع هو الرهان الحقيقي لاحتضان العمل الموجه من جهات الضغط النسوية، وهو الغطاء الشعبي الجماهيري لها في تحركاتها المختلفة، ويتم ذلك من خلال إشراك المجتمع المحلي النسوي في نقاش مشاكله بنفسه، وإتاحة الفرصة له للإطلاع على أفكار وآراء النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، ليصل إلى تقرير وجهته في المسائل المختلفة، مع عدم ترك هذا الجانب حكراً على السلطة الرسمية.

٨. تحويل العمل الأهلي والمجتمعي النسوي من عمل إغاثي إلى عمل تنموي، وقلب الواقع من خلال رسم أهداف جديدة، ومستويات جديدة من العطاء، ترتقي بالمجتمع بفكره وواقعه الاقتصادي والنفسي على حد سواء، وهذا يسهم في دفع عجلة التمدن والتطور، ووجود تفاهم تنسيقي بين المنظمات الأهلية والمجتمع الحاضن.

جاء في التعداد العام للمنظمات الأهلية الفلسطينية: ((لم يعد الدور التنموي المهم الذي لعبته المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مثار جدل وخلاف، فالتجارب والإمكانيات التي راكمتها معظم هذه المنظمات عبر تاريخها الطويل نسبيا يمنحها القدرة على التأقلم مع الواقع السياسي الجديد والاستمرارية، لكن هذا لا يبرر استمرار غياب استراتيجية عمل ناظمة لأنشطتها وبرامجها مستندة إلى تقدير دقيق وواقعي لحاجات المجتمع بشكل عام، ولإمكانيات هذه المنظمات وحاجاتها والقيود المفروضة عليها بشكل خاص، ومدى التوافق بينهما)) ([١٤٥]).

---

[١٤٥]. النسخة الإلكترونية من كتاب: تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة / إعـــداد: ياسر شلبي وآخرون / موجودة على الانترنت، وقد تمت هذه الدراسة الخاصة بالتعداد في العام ٢٠٠١ م.

٩. **العمل بنظام التشبيك ((Networking)).**

ففي عالم انتشار المعارف والخبرات، كانت المنظمات الأهلية والنقابات والحركات الاجتماعية تجد نفسها أمام متغيرات متسارعة، وتطور سريع في أدوار العمل المدني والأهلي في مجالاته المتعددة، وهذا الأمر خرج بالمؤسسة من إطار التنافس مع المؤسسات الأخرى – أو هكذا يفترض – إلى طور التنسيق المباشر مع (الغير) المؤسساتي من أجل رفع سقف التنمية وتمكين المجتمع المدني.

نظام التشبيك المعمول به عالميا، يعني فتح أبواب الاتصال وتبادل المعارف والخبرات، وتنسيق المواقف والخطوات العملية بين مؤسسة نسوية وأخرى، سواء على مستوى الوطن أو الإقليم أو على رقعة العالم، وذلك لضمان إبلاغ العالم بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحاجات نسائه الصابرات، من خلال التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، لكشف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، والتأثير بالرأي العام العالمي باتجاه دعم ومساندة الحقوق الوطنية الفلسطينية.

ولا يمكن لعاقل أن يتصور من جهات الضغط أن يتطور أداؤها وهي محصورة في إطار الذات، تعتمد على (أنا) المتقوقعة على نفسها، ومفاهيمها ونظرياتها القيمية، لأن التغيير الإيجابي في مستويات الأحداث يتطلب نمواً في مستويات التفكير وجوانب الأداء، وهذا يتم بصورة حيوية نشطة من خلال زيادة نفوذ جماعات الضغط، وامتلاكها لإيادٍ أخرى في عملية الضغط المثمر، ولبلورة رؤية تنموية ومجتمعية وثقافية متكاملة.

يقول المتابعون: ((إن المسألة الجوهرية هنا، تتعلق ببداية تبلور رؤية واضحة حول ضرورة وجود قطاع أهلي منسجم له خصائص وسمات ومصالح خاصة به، بهدف تنظيم علاقته بالقطاع العام والخاص. لن تتمكن المنظمات الأهلية والمجتمع المدني من صياغة متكافئة لشروط التعاقد مع الدولة والقطاع الخاص إذا لم

تكن موحدة، وإذا لم تبلور رؤى مشتركة وواضحة لموضوعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأبعد من ذلك، لموضوعات السياسة بالمعنى الواسع للكلمة)) ([١٤٦]).

ومن الإنصاف أن يذكر الباحث هنا حراكاً فلسطينياً بطيئاً للغاية في مسألة التشبيك الداخلي الناظم لعمل الضغط باتجاه تنمية المجتمع وتحقيق المواطنة الكاملة للفرد في مجتمعه، حيث وجد الباحث في فلسطين مجموعة من المسميات الناظمة لعمل المنظمات الأهلية والنقابات المهنية ([١٤٧])، ولكنها لم تأخذ دورها على المستوى السياسي، و لم تكن تشكل بحال جهة ضغط على صناع القرار، ولكنها تشكل بداية لتلاقي الجهود، وخطوة في الاتجاه الصحيح.

١٠. أن يتم تشكيل جماعات الضغط هذه وفق احتياجات المجتمع الفلسطيني، ووفق نظام الأولويات فيه، إذ إن المجتمع الفلسطيني يمر بانتكاسات اقتصادية وتنموية ومعرفية وسياسية وبيئية وحضارية، والعمل المفتوح فيها قفزة واحدة سيؤدي إلى بعثرة الجهد وعدم تحصيل النتائج، ولكن العمل المنهجي المتزن سيثمر، وإن أخذ فترة زمنية أطول.

جاء في الدراسات البحثية الفلسطينية: ((لا شك أنه من الضروري بعد أكثر من خمس سنوات على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية صياغة استراتيجية تنموية شاملة تؤسس للمرحلة اللاحقة، وتستجيب للاحتياجات المجتمعية. وتقع المسؤولية الكبرى في صياغة هذه الإستراتيجية على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى المنظمات غير الحكومية التي راكمت من الخبرة والقدرات ما يسمح لها بالمشاركة الفعالة

---

[١٤٦]. المنظمات غير الحكومية / عزت عبد الهادي / على الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني على الانترنت / موضوع بعنوان: رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية "ورقة مفاهيم".

[١٤٧]. مثل: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية، والهيئة الوطنية للمنظمات غير الحكومية.

في عملية البناء والتنمية. ولا بد للمنظمات غير الحكومية (كونها موضوع الدراسة هنا) من زيادة درجة ملاءمة برامجها وخدماتها لاحتياجات أكبر قطاع من المجتمع وبأعلى درجة ممكنة من الكفاءة)) ([١٤٨]).

بذلك، يمكن للمجمع المدني النسوي الفلسطيني أن يتحرك بصورة فاعلة من خلال التجمعات النقابية الحقيقية التي تعمل وتتحرك من خلال ((لعبة فريق)) ([١٤٩])، وتبني سياساتها في التغيير على أسس واضحة، تنطلق من خلالها لتحقيق رغبات الشعب وتوجهاته وهي تستند إلى قوتها الناتجة عن التجمعات النقابية والمهنية المؤثرة.

وبذلك؛ يمكن أن يكون هناك حراك نسوي فاعل في تأصيل الحق الشرعي وتقنينه في الواقع، ومواجهة الظلاميين الذين يريدون أن يعودوا بالمرأة إلى عصر الظلام والجاهلية الأولى.

---

[١٤٨]. النسخة الإلكترونية من كتاب: تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة / إعـــداد: ياسر شلبي وآخرون / موجودة على الانترنت، وقد تمت هذه الدراسة الخاصة بالتعداد في العام ٢٠٠١ م.

[١٤٩]. قيادة السوق / د. طارق السويدان / ضمن سلسلة الاتجاهات الحديثة في الإدارة (٣) / قرطبة للإنتاج الفني، وشركة الإبداع الخليجي / الطبعة الأولى (٢٠٠١ م) / ص ٩٢.

الخاتمة والتوصيات

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين، ومن سار على دربه إلى يوم الدين، وبعد..

بعد استكمال هذا البحث العلمي، فإني أضع بين يدي القارئ الكريم جملة من المحاور التي توصل إليها الباحث، وأهمها:

- أن المجتمع الفلسطيني يشهد نشاطاً حيوياً في مجال التعامل مع العمل النقابي والمدني، ورفع سقف العمل المؤسساتي في مختلف ميادينه ومجالاته.
- هذا العمل الدؤوب، فتح شهية العالم الغربي لإيجاد موطئ قدم له في الساحة الفلسطينية ليمارس دوره الخبيث في التأثير على الفكر والعقيدة والهوية الإسلامية عند المرأة المسلمة في فلسطين، واستنفد جهوداً كبيرة في مجال تأسيس المنظمات المدنية التي تعمل تحت عباءة المجتمع الفلسطيني المدني، وهي موجهة بالفكر والممارسة الغربية من رأسها حتى أخمص قدميها.
- تعرّف العالم الغربي، من خلال وجود الاحتلال الصهيوني على الأرض الفلسطينية المحتلة، ومن خلال دور أتباعه في المنطقة على مجالات الاستهداف القوية التي يمكن أن ينفذ من خلالها إلى المرأة الفلسطينية، فقام بعمل مجموعة من الشعارات الفضفاضة، والمؤسسات البراقة من حيث الاسم ومجالات الاهتمام، حتى يستوعب أكبر قدر ممكن من النساء الفلسطينيات في هذه المشروعات وتلك المنظمات الهدامة.
- هناك صراع فكري وتنظيمي واضح للعيان بين شريحتين من شرائح العمل المدني النسوي في فلسطين، وهي شريحة المسلمات العاملات في الحقل المؤسساتي والنقابي، وشريحة العاملات وفق الأجندة

الخارجية فكراً وسلوكاً وممارسة، والصراع الفكري والعقائدي والتنظيمي بين هاتين الشريحتين مستعر في كل موطن، وله سجالات وصولات في مختلف الميادين.

- تعتبر المرأة الفلسطينية المسيسة، وصاحبة المشروع الحضاري الحقيقي مؤتمنة على واقع الأمة ومستقبلها، وهي المسؤولة الأولى عن مواجهة المرأة الفاسدة، والمنظمات المدنية السالبة، لكونها أقدر على حضور مجاميع ومحافل النساء من الرجال أولاً، ثم لكونها تشاطر الرجل عبء العمل والدعوة ومجاهدة العدو مهما اختلفت مسمياته.

- لا بد من قيام جهد نسوي إسلامي فلسطيني ناضج، يعتمد على منهجية العمل المضاد، ويتحرك من خلال منظومة التكامل العملي في جوانب الحياة من أجل وأد المشروع الغربي الذي يستهدف كيان المرأة وهويتها.

وأمام هذه الهجمة المدعومة من الغرب والاحتلال الصهيوني، فإن الباحث يوصي بالأمور الآتية:

أولاً: أوصي القائمين على العمل السياسي الفلسطيني، وبخاصة من هم أصحاب قرار فيه، كالسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، أخذ زمام المبادرة في منع قيام مثل هذه المنظمات التي تصطدم مع فكر الشارع الفلسطيني ومكوناته الأساسية، وتعارض الشرع الحكيم في مفاهيمها ومسلكيات القائمين عليها، وأن يكون هناك دور رقابي حقيقي للسلطات المعنية على هذه المؤسسات حتى لا تكون مواقع لنشر الفكر المغلوط وتشويه الدين الإسلامي، وقلب المفاهيم أمام المرأة الفلسطينية في مختلف المحافل.

كما وأتقدم بتوصية أخرى لهؤلاء المسؤولين جميعاً، بأن العمل السياسي الحقيقي يقوم على التنافس من أجل خدمة الصالح العام، وتحقيق المكتسبات الفعلية والهامة للمجتمع بكل فئاته، والعمل على رفض ما يهدم المجتمع ويزعزع استقراره في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والفكر على حد سواء، وهذا باب لا بد من الدخول فيه بكل ثقل، ومن كل حر غيور على شعبه ووطنه وحرائر الأمة.

ثانياً: أوصي القائمين على العمل السياسي الإسلامي في فلسطين بأن يكونوا على مستوى التحدي الفكري الذي يستهدفهم بالدرجة الأولى، وأن يضعوا نصب أعينهم حجم وشكل الخطر الداهم، ويبرمجوا قطاعات العمل التنظيمي والمؤسساتي من أجل مقارعة الباطل، ومجابهة التحدي، من خلال العلم والحكمة، والتعامل المعاصر الحكيم مع هذه الأفكار والأطروحات من خلال اللجان النسوية الموجودة في هذه التيارات، لتقود المرأة المرأة، ولتضع المرأة أبجديات العمل الخاص بها في ضوء الثوابت والمنطلقات وظروف الأرض والزمان.

كما وأوصي الإسلاميين في فلسطين، بأن يتنبهوا إلى أهمية ولوج العمل المؤسساتي والنقابي الفلسطيني، ولو من خلال مسميات مكتومة، حتى يقوموا بدورهم الدعوي بشكل مقبول ومؤثر، فالميدان اليوم ميدان تنافس جماعي وجمعي، والفرد لا أثر له –إلا قليلاً –، وعلى الجسم الإسلامي أن يصطدم بجسم الباطل حتى يذوي الباطل ويتقهقر.

ثالثاً: أوصي المرأة الفلسطينية الصابرة المجاهدة بأن تتعرف إلى حقيقة دينها، وتكريم الله تعالى لها أماً وبنتاً وزوجة، حتى تفوت الفرصة على كل مغرض سقيم الفهم، وحتى تكون سداً منيعاً أمام طوفان التنصير والتغريب والتبشير الذي يستشري في جسد الأمة المسلمة، وفي فلسطين على وجه التحديد.



فهرس المصادر

١. القرآن الكريم.

٢. أثر جهود الإنقاذ في تزكية المجتمع – سلسلة إصدارات الوعد الحق (٣٠) / المركـــز القـــومي للإنتاج الإعلامي / الشيخ عبد الجليل النذير الكاروري / دار الفكر – بيروت / الطبعة الأولى (٢٠٠٥ م).

٣. أحمد ياسين- أسطورة التحدي / أحمد بن يوسف / المركز العلمي للبحـــوث والدراســـات / الطبعة الأولى.

٤. إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع / د. عبد الباقي عبد الكبير / سلسلة كتاب الأمـــة (١٠٥) / وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر / الطبعة الأولى (٢٠٠٥ م).

٥. إدارة الإنتاجية / مرشد عملي / جوزيف بروكوبنكو / مكتب العمل الدولي – جنيف / منظمة العمل الدولية ومكتب العمل الدولي، ومنظمة العمل العربية ومكتب العمل العربي / الطبعة العربية الأولى (١٩٩٨ م).

٦. الإسلام والتنمية الاجتماعية / د. محسن عبد الحميد / دار المنارة للنشـــر والتوزيـــع- جـــدة – السعودية / الطبعة الأولى (١٩٨٩ م).

٧. أهمية الثقافة العمالية وأثرها في التنمية وكيفية تسيير أجهزة ومراكز الثقافة العماليـــة / مكتـــب العمل العربي – المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / دورة الجزائر (٣٠ -٤ – ١٩٧٨ م إلى ١٠ – ٥ – ١٩٧٨ م) / إعداد: فضل علي عبد الله / دون ذكر الطبعة.

٨. تراتبية القيم – أثر الثقافة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة / سناء حمد العوض قـــرافي / هيئة الأعمال الفكرية – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة – الخرطوم / الطبعة الأولى (٢٠٠٥ م).

٩. تعريف عام بدين الإسلام / علي الطنطاوي / مؤسسة الرسالة – بيروت / الطبعة الحادية عشرة (١٩٨١ م).

١٠. تعزيز المنشآت المستدامة – التقرير السادس / مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٦/ ٢٠٠٧) / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م) / الملخص التنفيذي.



١١. تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة / مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مطبعة أضواء – فلسطين / طبعة عام (٢٠٠١ م).

١٢. تنظيم الإسلام للمجتمع / الإمام محمد أبو زهرة / دار الفكر العربي – القاهرة / الطبعة الأولى (١٩٦٥ م).

١٣. تنمية الموارد البشرية العربية / د. إبراهيم قويدر / ضمن سلسلة (اقرأ) رقم [٦٧٢] / دار المعارف للنشر والتوزيع – القاهرة / دون ذكر الطبعة.

١٤. الثقافة والعالم الآخر – الأصول والضوابط – دراسة تاصيلية / د. عبد الله بن إبراهيم بن علي الطريقي / دار الوطن للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض/ الطبعة الأولى(١٤١٥ هـ).

١٥. حركة المقاومة الإسلامية (حماس) –جذورها – نشأتها – دورها السياسي (١٩٢٠ – ١٩٩٤ م) / خالد نمر أبو العمرين / رسالة ماجستير، بإشراف: د. التيجاني عبد القادر / اقرت عام (١٩٩٤ م) / جامعة الخرطوم – السودان.

١٦. الحماية الدستورية والقضائية للحقوق الأساسية في العمل / منظمة العمل العربية / مكتب الإعلام بمنظمة العمل العربية / إعداد: د. محمود سلامة جبر.

١٧. الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني / منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت / المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية / الطبعة الأولى (١٩٨٥ م).

١٨. دراسات في علم الاجتماع الإسلامي / د. عبد الهادي الجوهري / مكتبة نهضة الشرق – جامعة القاهرة / الطبعة الأولى (١٩٨٣ م).

١٩. دراسة مقارنة بين أسس ربط معاش الشيخوخة في الوطن العربي (مارس ١٩٩٥ م) / المركز العربي للتأمينات الاجتماعية – الخرطوم / إعداد: عباس محمد سعيد عباس / الطبعة الأولى (١٩٩٥ م).

٢٠. دور المرأة المسلمة في العمل السياسي / تحقيق صحفي للأستاذ: محمد هاشم / الطبعة الأولى/ مطبعة الاعتصام – الخليل – فلسطين.

٢١. ديناميكية التعاون كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية / محمد أحمد داؤد / مطبعة دينا الحديثة – الخرطوم / طبعة عام (٢٠٠٢ م).



٢٢. سلسلة أيتها المرأة تعرفي على حقوقك – وقف الباحث على ٩ إصدارات منها / أصدرها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي / المحامية: حنان ريّان البكري، وقد حملت النشرات العناوين التاليــة: (المحاكم النظامية في محافظات الضفة الغربية / الشروط الخاصة في عقد الزواج / الميراث / الطلاق والحالات التي يحق للزوجة طلب التطليق بواسطة القضاء /التطور التاريخي للطوائف المسيحية في فلسطين / النفقة).

٢٣. الشباب: سبل الوصول إلى العمل اللائق – التقرير السادس / النهوض بعمالة الشباب – رفـع التحدي / مؤتمر العمل الدولي (الدورة ٩٣ / ٢٠٠٥) / مكتب العمل الدولي – جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٥ م).

٢٤. علم الاجتماع الإسلامي / د. زيدان عبد الباقي / الطبعة الأولى (١٩٨٥ م) / مطبعة السعادة – مصر.

٢٥. الفتوة – لفتيان المرحلة الثانوية – المادة العسكرية / صلاح الدين دباغ وآخرون / وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية – مديرية الكتب المدرسية / مطبعة الإنشاء – دمشق / طبعة عـام (١٩٧٠).

٢٦. فقدان التوازن الاجتماعي – مشكلة الزي والملابس – سنن تغيير النفس والمجتمع / د. جـودت سعيد / دار الفكر المعاصر – بيروت / الطبعة الأولى (١٩٩٤ م).

٢٧. قواعد البناء في المجتمع الإسلامي / د. محمد السيد الوكيل / دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيـع – مصر / الطبعة الأولى (١٩٨٦ م).

٢٨. قيادة السوق / د. طارق السويدان / ضمن سلسلة الاتجاهات الحديثة في الإدارة (٣) / قرطبة للإنتاج الفني، وشركة الإبداع الخليجي / الطبعة الأولى (٢٠٠١ م).

٢٩. مؤتمر الحوار النقابي – ورقة عمل / دور النقابات في البناء الوطني / حسن محمد علي – أمين مال اتحاد نقابات عمال السودان.

٣٠. المرأة في الإسلام – بنتاً وزوجة وأما / د. ليلى حسن سعد الدين / دار وائل للنشر والتوزيـع – الأردن / الطبعة الثانية (٢٠٠٤ م)

٣١. المسؤولية الاجتماعية في الإسلام / ضمن سلسلة منشورات: " الحياة في رحاب الإيمـان كمـا يصورها الكتاب والسنة " / د. سعد المرصفي / مكتبة المعلا للنشر والتوزيع – الكويت / الطبعة الأولى: (١٩٨٨ م).



٣٢. المستشرقون ومن تابعهم وموقفهم من ثبات الشريعة وشمولها، دراسةً وتطبيقاً / د. عابد بن محمد السفياني / دار المنارة ـ السعودية.

٣٣. مستقبل خال من عمل الأطفال / التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ٢٠٠٢ م / مكتب العمل الدولي – جنيف / مؤتمر العمل الدولي (الدورة ٩٠ / ٢٠٠٢) / التقرير الأول (باء) / الطبعة الاولى (٢٠٠٢ م).

٣٤. مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني / المطبوع بالقدس / ٢٠٠٢ م.

٣٥. معركتنا مع اليهود / للشهيد سيد قطب / دار الشروق للنشر والتوزيع – بيروت / طبعة عام (١٩٩٥ م).

٣٦. موقفنا من الحضارة الغربية / علي الطنطاوي / دار المنارة للنشر والتوزيع – جدة / الطبعة الثانية (٢٠٠٠ م).

٣٧. الندوة الوطنية حول تأهيل الأسرى المحررين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية / منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية / الطبعة الأولى (٢٠٠١ م).

٣٨. النسخة الإلكترونية من كتاب: تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة / إعداد: ياسر شلبي وآخرون / موجودة على الانترنت، وقد تمت هذه الدراسة الخاصة بالتعداد في العام ٢٠٠١ م.

٣٩. نظرية التنمية السياسية / ريتشارد هيجوت / ترجمة: أ. د. حمدي عبد الرحمن و د. محمد عبد الحميد / المركز العلمي للدراسات السياسية – الأردن / الطبعة الأولى (٢٠٠١ م).

٤٠. وضع عمال الأراضي العربية المحتلة – تقرير المدير العام – ملحق / مؤتمر العمل الدولي – جنيف، الدورة ٩٦-٢٠٠٧ م / مكتب العمل الدولي– جنيف / الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م).



الكتب الإنجليزية والمعربة

٤١. ABC – OF WOMEN WORKERS RIGHTS AND GENDER EQUALITY / NTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA / F. P (٢٠٠٠).

٤٢. ALTERATIVE SCHEMES OF FINANCING TRAINING / EDITED BY: VLADIMIR GASSKOV / INTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA / F. P (١٩٩٤).

٤٣. equal remuneration – international labour office – Geneva – (٧٢nd session) – (١٩٨٦) – first published (١٩٨٦).

٤٤. GENDER IN EQUALITY IN THE LABOUR MARKET / OCCUPATIONAL CONCENTRATION AND SEGREGATION / JANET SITANEN AND JENNIFER JARMAN AND ROBERT M. BLAKBURN / INTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA / F. P (١٩٩٥).

٤٥. SOCIAL SECURITY – ANEW CONSENSUS / INTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA/ F. P (٢٠٠١).

٤٦. TOWARDS SOCIALDIALOGUE- TRIPARTITE COOPERATION IN NATIONAL ECONOMIC AND SOCIAL POLICY – MAKING / ANNE TERBILCOCK ETAL / INTERNATIONAL LABOUR OFFICE – GENEVA / FIRST PUBLISHED (١٩٩٤).

٤٧. WOMEN IN THE (ECE) REGION – ACALL FOR ACTION / UNITED NATIONS – NEW YORK AND GENEVA / F. P (١٩٩٥).

٤٨. إسرائيل وسياسة النفي – الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون / د. أنور مصالحة / ترجمه إلى العربية: عزت الغزاوي / صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية – مدار – رام الله / الطبعة الأولى (٢٠٠٣ م).

الصحف والمجلات والنشريات

١. جريدة المناضلة / عدد ١٤ / جريدة عمالية نسوية شبيبية أممية – تصدر في المغرب العربي.
٢. جريدة الشرق الأوسط / العدد ١٠٢٦٦.
٣. صحيفة صوت النساء / طاقم شؤون المرأة، صحيفة نصف شهرية / العدد ١٧٩.
٤. مجلة القدس – السنة الرابعة / العدد (٣٧) / كانون الثاني ٢٠٠٢ م.
٥. مجلة فلسطين المسلمة / العدد الثامن – السنة الثالثة والعشرون / ٢٠٠٥ م.
٦. نشرة بعنوان: الدور الاجتماعي للنقابات / حاج علي إبراهيم / مؤتمر الحوار النقابي – مكتبة اتحاد عام عمال السودان – الخرطوم.
٧. النفقة (من سلسلة: أيتها المرأة تعرفي إلى حقوقك) / المحامية حنان ريّان البكري / مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي – القدس / النشرة الثالثة.

مواقع الإنترنت

١. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، من خلال موقعها على الانترنت WWW.HRINFO.NET.
٢. المركز الفلسطيني للإعلام على الانترنت www.palestin-info.info.
٣. موقع: لها أون لاين، على الانترنت WWW.LAHAONLINE.COM.
٤. الموقع الإلكتروني لشبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين)، www.amin.org.
٥. الموقع الإلكتروني للشيخ محمد الحسن ولد الددو الشنقيطي WWW.DEDEW.NET.
٦. الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني على الانترنت: State Information Services.
٧. الموقع الإلكتروني لمركز شؤون المرأة – غزة على الانترنت WWW.WAC.ORG.PS.



٨. موقع الجزيرة نت WWW.ALJAZEERA.NAT – بوابة المعرفة.
٩. موقع العربية نت، www.alarabiya.net.





فهرس الموضوعات





تم بحمد الله تعالى

